وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاديات التأمين

عنوان الموضوع

قطاع التأمين في الجزائر

–الواقع والتحديات–

–دراسة السوق الجزائرية للتأمين 2006–2015–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

اعداد الطالبتان:

بن يونس زينب

عثماني عزيزة

إشراف الأستاذة:

حدباوي أسماء

أعضاء اللجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بنابي فتيحة	أ.محاضر –أ–	جامعة محمد بوضياف	رئيسا
حدباوي أسماء	أ. مساعدة –أ–	جامعة محمد بوضياف	مشرفا ومقررا
لعميد نور الهدى	أ.مساعدة –أ–	جامعة محمد بوضياف	مناقشا

السنة الجامعية : 2017–2018 م

شكر وتقدير

بداية نشكر الله عز وجل الذي وفقنا لإنجاز هذ البحث المتواضع, كما نتقدم بالشكر الجزيل الى الأستاذة التي أمدتنا بيد العون، و لم تبخل علينا » حدباوي أسماء « الفاضلة بنصائحها وإرشاداتها, كما نتقدم بالشكر لجميع أساتذتنا طوال فترة الدراسة مع فائق التقدير والإحترام.

كما لا يفوتنا أن نشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

اهداء

بسم الله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

أهدي ثمرة جهدي وخلاصة عملي إلى أغلى من في الوجود، وحبهم لي بلا حدود، والدي الكريمين. والدي سندي في هذه الحياة، وأمي ينبوع الحنان.

إلى من يمشي دمهم في عروقي إلى أغلى ما منحتني الدنيا أختاي: فضة وجميلة، وأخوتي: محمد، رمضان، رزقي والعيد.

إلى زوجة أخي نوال.

إلى من لا تحلوا الحياة بدونهم صديقاتي في الدراسة وخارج الدراسة، بدون استثناء وأخص بالذكر حسيبة.

إلى كل الزملاء وكل من قدم لي يد العون من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر شريك صفاء.

إلى رفيقتي التي تقاسمت معها هذا العمل زينب بن يونس

إلى كل من هم في ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

عزيزة

اهداء

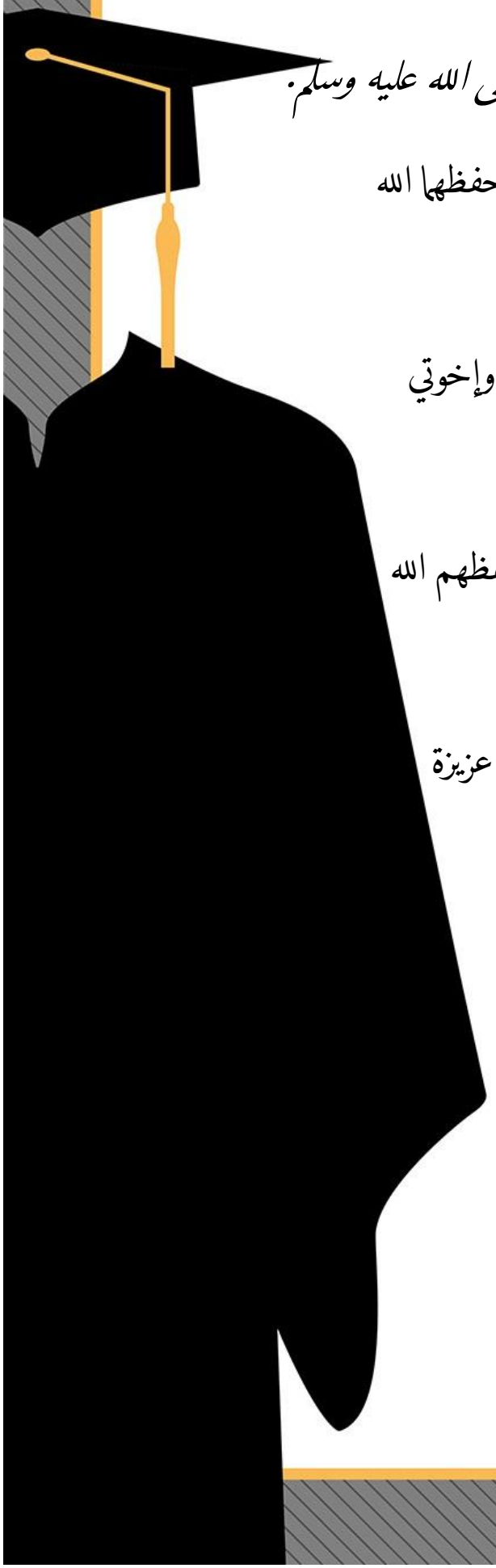

بسم الله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

إلى من لا يطيب العيش بدونهما والدي الكريمين حفظهما الله

واطال في عمرهما.

إلى من هم سندي وذخري وضياء عيوني زوجي وإخوتي

وأخواتي رعاهم الله وحفظهم.

إلى فلذتي كبدي عبد الوهاب وإبراهيم الخليل حفظهم الله

ورعاهم وسدد خطاهم.

إلى من تقاسمت معها هذا العمل زميلتي عثماني عزيزة

إلى من شاركني أفراحي وأحزاني.

زينب

فهرس المحتويات

شكر وعرفان
إهداء
إهداء
فهرس المحتويات.....II-I
فهرس الجداول.....IV-III
مقدمة .....أ–د
الفصل الأول: الأسس النظرية للتأمين
تمهيد.....06
المبحث الأول: ماهية التأمين.....07
المطلب الأول: نشأة وتعريف التأمين.....07
المطلب الثاني: مبادئ وخصائص التأمين.....08
المطلب الثالث: أنواع التأمين.....10
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول شركات التأمين.....13
المطلب الأول: تعريف شركات التأمين وأنواعها.....13
المطلب الثاني: وظائف شركات التأمين 15
المطلب الثالث: مصادر أموال شركات التأمين.....16
المبحث الثالث: المتدخلون في قطاع التأمين 18
المطلب الأول: وسطاء التأمين.....18
المطلب الثاني: الإكتواريين.....19
المطلب الثالث: الخبراء الآخرون.....20
المبحث الرابع: الأهمية الاقتصادية للتأمين.....21
المطلب الأول: الدور الاستثماري والادخاري.....21
المطلب الثاني: الدور الائتماني والانتاجي.....22
المطلب الثالث: دور التأمين في التأثير على المتغيرات الاقتصادية.....23
خلاصة 26

الفصل الثاني: تحليل سوق التأمين في الجزائر

تمهيد **28**
المبحث الأول: تطور قطاع التأمين في الجزائر **29**
المطلب الأول: المرحلة الاستعمارية ما قبل 1962 29
المطلب الثاني: المرحلة الانتقالية من 1962-1965 31
المطلب الثالث: المرحلة الاحتكارية من 1966-1995 32
المطلب الرابع: مرحلة تحرير السوق من 1995 الى يومنا هذا 35
المبحث الثاني: تنظيم سوق التأمين الجزائري **37**
المطلب الأول: التنظيم القانوني لقطاع التأمين 37
المطلب الثاني: منتجات سوق التأمين في الجزائر 39
المطلب الثالث: الشركات الناشطة في سوق التأمين 42
المطلب الرابع: هيئات الرقابة لسوق التأمين في الجزائري 45
المبحث الثالث: السوق التأميني الجزائري عالميا وافريقيا وعربيا **48**
المطلب الأول: مكانة سوق التأمين الجزائري عالميا 48
المطلب الثاني: مكانة سوق التأمين الجزائري إفريقيا 50
المطلب الثالث: مكانة سوق التأمين الجزائري عربيا 52
المبحث الرابع: تشخيص قطاع التأمين في الجزائرفي الفترة من 2006-2015 .... **54**
المطلب الأول: تحليل إنتاج سوق التأمين في الجزائر 54
المطلب الثاني: معوقات قطاع التأمين في الجزائر 62
المطلب الثالث: سبل وآفاق قطاع التأمينفي الجزائر 64
خلاصة **67**
خاتمة **69**
قائمة المراجع **73**
ملخص .....

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور معدل نفاذية التأمين ورقم أعمال قطاع التأمين في الجزائر من 2006-2015	48
02	تطور معدل كثافة التأمين في الجزائر من 2006-2015	49
03	ترتيب بلدان افريقيا حسب معدل الإختراق من2006-2010	58
04	ترتيب بلدان افريقيا حسب معدل الإختراق من2011-2015	51
05	ترتيب البلدان العربية حسب معدل الإختراق من 2006-2010	52
06	ترتيب البلدان العربية حسب معدل الإختراق من 2011-2015	53
07	الإنتاج حسب الشركات خلال الفترة 2006-2010	54
08	الإنتاج حسب الشركات خلال الفترة 2011-2015	55
09	الإنتاج حسب الفروع خلال الفترة 2006-2010	59
10	الإنتاج حسب الفروع خلال الفترة 2011-2015	60

مقدمة

مقدمة عامة

يتعرض الإنسان إلى العديد من المخاطر وتختلف نوعية هذه المخاطر من حيث أسبابها ونتائجها، ومن حيث حجمها وتأثيرها على الفرد والمجتمع حسب تطور الحياة وظهور التكنولوجيا الحديثة، ففي العصر الحديث ظهرت أخطار جديدة كانت غير معروفة من قبل، تكلف الإنسان الكثير من الخسائر سواءا كان ذلك في حياته أو جسمه أو أمواله والتي يصعب تجنبها أو إمكانية تحملها في حالة وقوعها، ومن أجل ذلك كان لابد من البحث عن وسيلة تمكنه من مواجهة هذه المخاطر، والتقليل بقدر الإمكان من الخسائر الناتجة عن وقوعها، وهنا وجد الإنسان ضالته في التأمين الذي نشأ قديما مع فكرة التعاون، وتطور التأمين إلى أن وصل إلى الصورة التي هو عليها الآن، وأصبح ضروريا في الحياة الاقتصادية المعاصرة كوسيلة لدرء المخاطر، فهو يوفر الحماية للأفراد والمجتمعات ويخلق نوعا من الراحة والطمأنينة.

والجزائر كغيرها من الدول عرفت تطورا متزايدا في مجال التأمين، خاصة بعد دخولها إقتصاد السوق، حيث شهدت توسعا في مجال التأمين وتطويرا في الكفاءات المهنية، وهذا ما أدى إلى إنشاء عدة شركات تنشط في سوق التأمين الجزائري.

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

1. الإشكالية

وبناءا على ما سبق فإن الإشكالية تتمثل في مايلي:

❖ ما هو واقع قطاع التأمين في الجزائر، وما هي أهم التحديات التي تقف أمام تطور هذا القطاع خاصة في ظل إنفتاح سوق التأمين؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات:

- ماهي طبيعة التأمين وما أهميته الاقتصادية؟

- ماهي مكانة سوق التأمين الجزائري عالميا وإفريقيا وعربيا؟
- ماهي تحديات وآفاق قطاع التأمين في الجزائر؟

2. **الفرضيات**

سنعتمد لإنجاز هذا البحث على الفرضيات التالية:

✓ يعتبر التأمين وسيلة فعالة في الحد من المخاطر وأثارها على الفرد والمجتمع من جهة، كما يعتبر مصدر تمويل للاقتصاد من جهة أخرى.

✓ رغم الإصلاحات التي مر بها قطاع التأمين الجزائري إلا أنه لا يزال سوقا ضعيفا مقارنة بالأسواق المغاربية، العربية والعالمية.

✓ ينشط في سوق التأمين الجزائري العديد من الشركات العمومية والخاصة، وكلها لها نفس الفرص الإنتاج.

3. **أهمية الدراسة**

تبرز أهمية الدراسة من خلال الدور الهام الذي يلعبه التأمين في إقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية، وكذا محاولة تحليل وضعية قطاع التأمين في الجزائر ومعرفة الأسباب المؤدية إلى ضعف هذا القطاع خاصة بعد صدور قانون07_95 والقانون 06-04.

4. **أهداف الدراسة**

يكمن الهدف من وراء هذا البحث أساسا في الإجابة على التساؤلات التي وردت في الإشكالية واستقطاب الإهتمام بسوق التأمين الجزائري ومحاولة تحليل وضعية هذا السوق لمعرفة أسباب ضعف هذا القطاع.

5. **أسباب إختيار الموضوع:**

تتمثل أسباب إختيار الموضوع في:

- الدور الهام الذي يلعبه التأمين في الإقتصاد.
- تسليط الضوء على وضعية قطاع التأمين في الجزائر.

6. **منهجية الدراسة**

إن طبيعة الموضوع تفرض علينا إتباع جملة من المناهج، لذلك إستخدمنا المنهج الوصفي من خلال عرضنا للمفاهيم العامة للموضوع، والمنهج التحليلي لمعالجة واقع سوق التأمين الجزائري إستنادا إلى إحصائيات ومعطيات السوق خلال الفترة 2006-2015.

7. **تحديد إطار الدراسة**

بالنسبة للإطار المكاني تناولنا التأمين في الجزائر

أما الإطار الزماني فقد قمنا بدراسة وتحليل سوق التأمين الجزائري من سنة 2006 إلى سنة 2015.

8. **الدراسات السابقة**

- **حدباوي أسماء 2012: "الحاجة بالنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات: دراسة السوق الجزائرية"**، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، وقد حاولت من خلال دراستها معرفة الأسباب الحقيقية لضعف قطاع التأمين في الجزائر، وإقتراح الحلول لهده المشاكل والعراقيل.
- **نور الهدى لعميد2010:"واقع سوق التأمين الجزائري في ظل الإنفتاح الإقتصادي"**، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، وقد حاولت من خلال دراستها تبيان واقع سوق التأمين الجزائري، وتشخيص آفاقه المستقبلية، ومقارنته مع بعض أسواق التأمين المغاربية.

9. خطة البحث

سوف نقوم بهده الدراسة من خلال فصلين:

الفصل الأول: لدراسة التأمين من خلال أربعة مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه ماهية التأمين، والثاني تناولنا فيه مفاهيم حول شركات التامين، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى المتدخلون في قطاع التأمين، وفي المبحث الرابع تطرقنا إلى الأهمية الإقتصادية للتأمين.
الفصل الثاني: في هذا الفصل سنحاول تحليل وتشخيص واقع سوق التأمين الجزائري من خلال أربعة مباحث، المبحث الأول نتناول فيه مراحل تطور قطاع التأمين، والثاني نتطرق فيه إلى تنظيم سوق التأمين الجزائري، أما المبحث الثالث ندرس فيه مكانة قطاع التأمين الجزائري عالميا وإفريقيا وعربيا، وأخيرا المبحث الرابع ونتناول فيه تحليل وضعية قطاع التأمين الجزائري.

الفصل الأول

الأسس النظرية للتأمين

تمهيد

لقد أصبح التأمين في المجتمعات الحديثة ضرورة ملحة لدرء الأخطار التي لا يمكن إهمالها في مختلف نواحي الحياة من جهة، ومن جهة أخرى دوره الذي يؤديه من خلال تعبئة المدخرات، واستثمارها في مختلف الميادين مما يساهم في دفع عملية التنمية، وسنتطرق في هذا الفصل إلى أربعة مباحث، المبحث الأول سنتناول فيه ماهية التأمين، والمبحث الثاني سنتطرق إلى مفهوم شركات التأمين وأهم وظائفها، أما المبحث الثالث فسنتطرق من خلاله على الأطراف المتدخلون في قطاع التأمين، وأخيرا المبحث الرابع الدي سنتناول فيه الأهمية الإقتصادية للتأمين.

المبحث الأول: ماهية التأمين

إن الأخطار التي يتعرض لها الإنسان ينتج عن تحققها خسائر مالية قد تصيبه أو تصيب أسرته وممتلكاته، أو قد تصيب غيره، ومن هنا ظهرت حاجة الإنسان إلى وسائل عديدة تهتم بالتعامل أو مواجهة مثل هده الأخطار ويعتبر نظام التأمين بأنواعه المختلفة من أهم وسائل مواجهة هذه الأخطار فهو يعمل على توفير التغطية التأمينية للأفراد والمنشآت ضد أخطار كثيرة.

المطلب الأول: نشأة وتعريف التأمين

تعود نشأة التأمين إلى الحضارات القديمة كحضارة الإغريق والبابليين والآشوريين، من خلال التبادل التجاري البحري حيث ظهر ما يسمى "القرض البحري الذي يعتبر كضمان للسفينة والشحنة البحرية، وقد استمر عقد القرض البحري حتى العصور الوسطى، وساعد على ازدهار التجارة والتبادل الدولي وتطور إلى الصورة التي يوجد عليها التأمين البحري الآن بصدور قانون التأمين البحري الإنجليزي سنة 1601 م ،ثم ظهرت بعدها أهمية تأمين الحريق بعد حريق لندن عام 1666 م، الذي كان نقطة انطلاق نشوء التأمين ضد خطر الحريق، أما تأمين الحياة فأول وثيقة صدرت عام 1583 م باسم المواطن الإنجليزي "ويليام جيمس" ثم ظهرت بعد ذلك أنواع أخرى من التأمين منذ أواخر القرن الثامن عشر إبان الثورة الصناعية، وفي بداية القرن العشرين بدأ الاهتمام بتأمين وسائل النقل، السيارات، والتأمين الاجتماعي،[1] وفي الوقت الراهن أصبح سوق التأمين يستحوذ على مقدار كبير من الثروة الاقتصادية الوطنية، لذلك فقد تنامت أهمية المنظومة التأمينية بالنسبة للدول.[2]

[1] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2015، ص ص 83-85.

[2] طارق قندوز أبو مازن، الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص 120.

وقد تعددت تعاريف التأمين، فقد عرفه مجلس المحاسبة الدولي بأنه: "قبول أحد الأطراف (شركة التأمين) خطر تأميني هام من طرف آخر (حامل وثيقة التأمين)، وذلك بالاتفاق على تعويض حامل الوثيقة عن تحقق حادث مستقبلي غير مؤكد الوقوع(الحدث المؤمن منه)، والذي يؤثر بشكل سلبي على حامل الوثيقة".[1]

أما من الناحية الإقتصادية يعرف التأمين على أنه: "وسيلة إقتصادية يمكن عن طريقها إستبدال خسارة كبيرة محتملة بأخرى صغيرة مؤكدة"

أما المشرع الجزائري فيعرفه على أنه: "إتفاق يلتزم بمقتضاه الطرف الأول(المؤمن) أن يؤدي إلى الطرف الثاني (المؤمن له) أو إلى (المستفيد)، الذي أشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال، أو إيراد، أو مرتبا، أو أي عوض مالي آخر(مبلغ التأمين)، في حال وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن".[2]

المطلب الثاني: مبادئ وخصائص التأمين

1- مبدأ المصلحة التأمينية: ويعني أن المؤمن له له مصلحة تأمينية في بقاء الشيء موضوع التأمين على ما هو عليه، ويلحق به خسارة مادية جراء تحقق حادث معين له.

2- مبدأ منتهى حسن النية: بحيث يجب على كل طرف من طرفي التعاقد أن يدلي إلى الطرف الآخر بجميع الحقائق أو الأمور الجوهرية المتعلقة بالخطر المؤمن ضده من ناحية، والحقائق المتعلقة بالعقد وشروطه وبياناته من ناحية أخرى.[3]

---

[1] احمد حلمي جمعة، محاسبة عقود التامين، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010، ص 25.

[2] اسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص87-89.

[3] سالم رشدي سيد، التأمين: المبادئ والأسس والنظريات، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص ص 60-61.

3- مبدأ السبب القريب أو المباشر: ويعني هدا المبدأ أن يكون الخطر المؤمن منه هو السبب القريب لا البعيد لحدوث الخسارة المالية دون تدخل أي مؤثر خارجي مستقل، والسبب القريب هنا لا يعني القرب الزماني أو المكاني، فالقرب هنا هو من ناحية التسبب في تحقق الخسارة المؤمن ضدها.

4- مبدأ التعويض: ويهدف هدا المبدأ إلى منع المؤمن له من تحقيق أي ثراء أوربح من وراء التأمين، فمبلغ التعويض يكون مساويا لمقدار الخسارة الفعلية التي لحقت به نتيجة تحقق الخطر المؤمن منه، وأن لا يزيد هدا المبلغ عن قيمة الشيء موضوع التأمين في أي حال من الأحوال.[1]

5- مبدأ الحلول في الحقوق: وهو أن يكون للمؤمن الحق في أن يحل محل المؤمن له في الحقوق والدعاوي قبل من تسبب في الضرر الدي نجمت عليه مسؤولية المؤمن له.[2]

6- مبدأ المساهمة أو المشاركة في التأمين: هنا في حالة قيام المؤمن له بإبرام عقد أو عقود تأمين تخص موضوع تأمين واحد، ولنفس الفترة لدى عدة شركات تأمين، وعند تحقق الخطر المؤمن منه فإن تسديد مبلغ التعويض تدفعه تلك الشركات مشاركة بينها، بشرط كل بنسبة مبلغ التأمين الذي لديها.

أما الخصائص التي يتمتع بها التأمين كعقد فهي:

- **عقد رضائي:** بمعنى أنه لا ينعقد إلا بموافقة إرادة طرفي العقد.
- **عقد معاوضة:** ويعني أن كل من طرفي العقد يأخذان مقابل، فالمؤمن له يدفع القسط مقابل للمؤمن مقابل تحمل هدا الأخير تبعات الحوادث والخسائر عند وقوع وتحقق الخطر المؤمن منه، وكدا المؤمن يتحمل الأخطار مقابل الأقساط.[3]
- **عقد ملزم:** حيث ينشأ عن عقد التأمين إلتزامات متقابلة في ذمة كل من طرفي العقد.

---

[1] طارق قندوز أبو مازن، مرجع سابق ، ص ص 84-85.

[2] سالم رشدي سيد، مرجع سابق، ص 62.

[3] طارق قندوز أبو مازن، مرجع سابق ، ص ص 78-86.

- **عقد إحتمالي:** أي لايستطيع أي من طرفي العقد تحديد المنفعة التي سيحصل عليها عند التعاقد، فلا يمكن تحديدها إلا عند تحقق الخطر من عدمه.[1]
- **عقد مستمر:** إذ لا يتم الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه بصفة فورية، وإنما يستغرق الوفاء بهده الإلتزامات مدة من الزمن هي مدة نفاذ العقد.
- **عقد إذعان:** حيث يتولى أحد طرفي العقد (شركة التأمين) وضع الشروط التي يريدها ويعرضها على الطرف الآخر، فإن قبلها هذا الأخير دون مناقشة أو تعديل أو إضافة أو حذف مضى العقد بينهما بقبوله، وإلا فلا.[2]

المطلب الثالث: أنواع التأمين

يمكن تقسيم التأمين إلى أنواع عديدة ومختلقة وذلك بحسب الزاوية التي ننظر فيها للتأمين:

أولا- من حيث طبيعة الغرض من التأمين: وينقسم إلى تأمين خاص وتأمين إجتماعي

1-التأمين الخاص: ويكون إختياري، أي للشخص الحرية في أن يؤمن أو لا يؤمن كتأمينات الحياة.

2-التأمين الإجتماعي: مثل: تأمين معاشات التعاقد والتأمين الصحي، وتأمينات العجز وإصابات العمل.

ثانيا-من حيث موضوع التأمين والخطر المؤمن منه: وتنقسم هنا إلى ثلاثة أنواع، تأمينات الأشخاص وتأمينات الممتلكات، وتأمينات المسؤولية المدنية.

1-تأمينات الأشخاص: وهنا يكون الخطر المؤمن ضده يتعلق بشخص المؤمن له، حيث يقوم هدا الأخير بتأمين نفسه من الأخطار التي تهدد حياته أو سلامة جسمه أو صحته مثل: التأمين على الحياة، والتأمين ضد البطالة، والتأمين ضد المرض.

---

[1] اسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص ص 101 .

[2] سالم رشدي سيد، مرجع سابق، ص ص 63-64.

2-تأمينات الممتلكات: وهنا يكون الخطر المؤمن منه يتعلق بممتلكات المؤمن له، كالتأمين ضد الحريق، والتأمين البحري، والتأمين ضد السرقة ...إلخ

3-تأمينات المسؤولية المدنية: وهنا يكون الخطر المؤمن ضده من أخطار المسؤولية المدنية التي قد تترتب على المؤمن له اتجاه الغير مثل: (تأمينات إصابات العمل، وتأمين المسؤولية المهنية، وتكون هده التأمينات إجبارية).[1]

ثالثا-تقسيم التأمين من حيث طبيعة عقد التأمين: ويقسم التأمين هنا إلى عقود إختيارية وعقود إجبارية: [2]

1-العقود الإختيارية: وهو التأمين الذي يقبل عليه الأشخاص من تلقاء أنفسهم لخدمة مصلحة من مصالحهم دون أن تلزمهم الدولة بذلك، كالتأمين على الحياة، والتأمين على السرقة.

2-العقود الإلزامية: وهي العقود التي يلتزم بها الشخص المعرض للخطر أن يقوم بعقدها سواء بحكم القانون أو أي حكم آخر.

رابعا-التقسيم العملي للتأمين: ويقسم التأمين هنا إلى تأمينات الحياة والتأمينات العامة:

1-تأمينات الحياة: وهنا يتعهد المؤمن في مقابل أقساط محددة يؤديها المؤمن له، بأن يدفع إلى المؤمن له أو المستفيد مبلغا من المال عند وفاة المؤمن له، أو عند بقائه على قيد الحياة بعد مدة معينة، أو يدفع له إيرادا او مرتبا لفترة محددة أو مدى الحياة وذلك حسب الإتفاق، وتنقسم تأمينات الحياة إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي: [3]

- عقود تأمين حال الوفاة
- عقود تأمين حال الحياة

---

[1] اسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص ص93-95.

[2] قرواني مريم، دور إدارة المبيعات في جذب العملاء في شركات التأمين، دراسة حالة شركة التأمين الدولية للتأمين وإعادة التأمين بالجزائر العاصمة -*CIAR*- مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس-سطيف1-، السنة الجامعية، 2014-2015، ص 20.

[3] قرواني مريم، مرجع سابق، ص 20.

- عقود التأمين المختلطة

2-التأمينات العامة: وتندرج تحت هذا التأمين كل أنواع التأمينات الأخرى التي لا ينطبق عليها وصف تأمينات الحياة، وفي مايلي ذكر لأهمها: [1]

- تأمينات الحوادث الشخصية مثل: حوادث العمل
- تأمين السيارات من حوادث الإصطدام والسرقة والحريق ... إلخ
- التأمين ضد أخطار الحريق التي تلحق بالممتلكات
- التأمين ضد خطر السرقة التي تحدث باستخدام العنف والتهديد
- التأمين ضد إصابات العمل والأمراض المهنية
- تأمين الطيران والتأمين البحري
- تأمين المسؤولية المدنية

[1] اسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص ص 98-99.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول شركات التأمين

تعد شركات التأمين والتي تمثل جانب العرض في قطاع التأمين من أهم المؤسسات المالية التي كان ظهورها أمرا حتميا، لتقوم بمهمة ترويج فكرة التأمين، لاعبة بدلك دور المنظم لضمان الاستقرار وبعث الطمأنينة

المطلب الاول: تعريف شركات التأمين وأنواعها

لقد تعددت التعاريف المقدمة لشركات التأمين، ومن بينها نذكر: [1]

- "هي منشأة تجارية تهدف لتحقيق الربح، حيث تقوم هده المنشأة بتجميع الأقساط من المؤمن لهم واستثمارها في أوجه استثمارية مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند تحقق المخاطر المؤمن ضدها، وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب".
- ويعرفها البعض على أنها: "هيئات تتكون من المؤمنين الدين يأخذون على عاتقهم مسؤولية تقديم الخدمات التأمينية للأفراد والمنشآت، حيث تتولى هده الهيئات دفع مبلغ التامين أو التعويض للمؤمن لهم عند تحقق الخطر المؤمن ضده، وتتنوع هيئات التأمين حسب الشروط أو طبيعة تكوينها من ناحية، وحسب طريقة تنظيمها وإدارتها والهدف منها من ناحية أخرى".

[1] حدباوي أسماء، الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات، دراسة السوق الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2011-2012، ص ص 43-44.

أما أنواع هده الشركات فتتعدد حسب التصنيفات كمايلي:

أولا-التصنيف وفق الشكل القانوني: تأخذ شركات التأمين شكلين قانونيين أساسيين هما: [1]

1-شركات التأمين التجارية (شركات المساهمة): وتتخذ هنا شركة التأمين شكل شركة تجارية ذات أسهم، وتخضع بدلك للأحكام العامة المنصوص عليها في القانون التجاري، بالإضافة إلى الأحكام الخاصة بها والمنصوص عليها في الأمر المتعلق بالتأمينات، وهي شركة ينقسم رأسمالها إلى حصص، وتتكون من شركاء لا يمكن أن يقل عددهم عن سبعة شركاء لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصتهم.

2-**شركات التأمين التعاونية:** تؤسس بين الاشخاص المنخرطين والمستأمنين في نفس الوقت (500 منخرط على الاقل)، تخضع لقانون خاص وتتمتع بالشخصية المعنوية، وهي شركة مدنية هدفها غير تجاري، حيث تهدف إلى وضع نظام تعاضدي بين منخرطيها لحمايتهم أو تغطيتهم تأمينيا من الأخطار، حيث تتكون الجمعية العامة من الاعضاء المنخرطين غير المتأخرين في دفع اشتراكاتهم، واللذين بدورهم ينتخبون أعضاء مجلس الإدارة.

ثانيا-التصنيف وفق الشكل الفني لشركات التأمين: وتنقسم إلى:[2]

1-**شركات التأمين على الحياة:** تمثل أحد مكونات النظام المالي في أي دولة، فهي بمثابة وسيط مالي تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم وهم أصحاب وثائق التامين، لحمايتهم ضد المخاطر الناشئة عن الوفاة أو العجز أو الشيخوخة، وفي نفس الوقت تقوم هاته الشركات بإقراض هده المبالغ إلى مؤسسات الأعمال الأخرى العاملة في المجتمع، كما قد تقوم بإقراض جزء منها للمؤمن لهم بضمان أقساط التامين المدفوعة ومن ثم فإن شركات

[1] معوش محمد الأمين، دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الاضرار لتعزيز ملاءتها المالية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات *A2* مذكرة ماجستير جامعة فرحات عباس سطيف-1-، السنة الجامعية 2013-2014، ص 17.

[2] حدباوي أسماء، مرجع سابق ، ص ص 45-46.

التأمين على الحياة تقوم بتجميع الأموال من خلال أقساط التأمين وإعادة ضخها إلى سوق رأس المال.

2-**شركات التأمين العام:** عادة ما يقصد بها كافة أنواع التأمين عدا التأمين على الحياة، وهكذا ينحصر التأمين العام على الممتلكات والمسؤولية المدنية اتجاه الغير، وينظر إلى هذا النوع من التأمين على أنه يقوم بمهمة شبيهة بالمهمة التي تقوم بها شركات الإستثمار، من خلال إستثمار أموالها في شكل أسهم وسندات بهدف الحصول على المزيد من العوائد في صورة توزيعات، أو فوائد، أو أرباح رأسمالية، وهده الأموال المستثمرة تقف كخط دفاع في مواجهة أي خسائر غير متوقعة في مجال نشاط التأمين.

المطلب الثاني: وظائف شركات التأمين

تعتبر وظيفة الحماية التأمينية النشاط البارز والواضح الذي تمارسه شركات التأمين وتجند له جهود الأغلبية من العاملين بالشركة، وهناك وظائف رئيسية لا تقل أهمية عن وظيفة التغطية وهي:[1]

1-الإدارة العامة: وهي وظيفة كلاسيكية تتمثل في تسيير الشركة والعقود المكتتبة.

2-وظيفة الإكتتاب: وتتلخص في تقرير طلبات التأمين التي يمكن قبولها، وقيمة الأقساط الواجبة الدفع، حيث تضمن الحماية لشركة التأمين ضد سوء إختيار عملائها، حيث يبذل القائمون قصار جهدهم لجعل أقساط التأمين التي يسددها المؤمن لهم متماشية مع فرص تعرضهم للخسائر دون أي مبالغة في ذلك.

3-إدارة النشاط التسويقي: يتطلب التسويق الناجح للخدمة التأمينية تقديم تشكيلات متنوعة وجذابة لوثائق التأمين، والوصول إلى العملاء بأقل تكلفة.

[1] طارق قندوز أبو مازن، مرجع سابق، ص ص 123-129.

4-إدارة الموجودات ومصادر الأموال: حيث تقوم بدراسة وتحليل مصادر الأموال ومجالات توظيفها ودلك من حيث كلفتها والمرونة التي تتوفر فيها.

5-المحاسبة: قسم المحاسبة هو المسؤول عن عمليات المحاسبة المالية لأي مؤمن، فالمحاسب يعد التقارير المالية والميزانيات بالتفصيل، كما يحلل العمليات المالية للشركة.

6-إدارة الأنشطة الإكتوارية: وهي تضم مجموعة من التقنيات الإحصائية والرياضية، خاصة منها حسابات الاحتمالات، حيث يلعب الإكتواري دورا هاما في تحديد قيمة قسط التأمين، وسعر التعريفة وتحديد المؤونات ...إلخ.

7-إدارة الإستثمار: حيث تعمل بشكل دؤوب على إحداث التوازنات المالية في وضعيتها، بالتوفيق بين حركات التدفقات الداخلة والخارجة وان توافق بين الحد الأدنى من النقدية العاطلة والحد الأقصى من الموارد المتاحة لاستثمار.

المطلب الثالث: مصادر أموال شركات التأمين

تتكون موارد شركات التأمين من:[1]

1-أموال وحقوق المساهمين: وتتمثل في رأس المال المدفوع، والإحتياطات الرأسمالية التي تكونها الشركة من الأرباح المحتجزة إما لتدعيم مركزها المالي، أو لمواجهة ظروف غير متوقعة مستقبلا مثل الكوارث.

2-أموال وحقوق حملة الوثائق: وهي الأموال المتجمعة نتيجة تحصيل أقساط التأمين، وتنقسم إلى قسمين:

[1] حدباوي أسماء، مرجع سابق، ص ص 30-31.

أ-حقوق حملة وثائق تأمينات الحياة: وهو مخصص طويل الأجل نظرا لطول مدة إستحقاق وثائق هذا النوع من التأمينات، وتتزايد أموال هدا المخصص من عام لآخر كلما زادت الإصدارات الجديدة في وثائق التأمين على الحياة.

ب-أموال التأمينات العامة: وتتمثل في المخصصات التالية:

-مخصص الأخطار السارية: وتتمثل في المبالغ المحتجزة من أقساط وثائق التأمين العامة.

-مخصص التعويضات تحت التسوية: وتتكون من الأموال المحتجزة عن الحوادث التي وقعت خلال السنة الحالية ولكنها لم يتم تسويتها، أو لم تسدد بعد.

-مخصص التقلبات في معدلات الخسارة: ويكون في السنوات ذات النتائج الجيدة لمواجهة أي تقلبات غير متوقعة تحدث مستقبلا نتيجة زيادة معدلات الخسائر الفعلية عن معدلات الخسائر المتوقعة لكل فرع من فروع التأمينات العامة على حدة.

3-أموال غير مرتبطة بالنشاط التأميني: وتخصص لمقابلة خسائر معينة أو ديون معدومة، وتتمثل هذه الأموال في المبالغ المستحقة لشركات التأمين وإعادة التأمين، والوكلاء المنتجين والأرصدة لأي حسابات جارية، وهذه الأموال تعتبر قصيرة الأجل.

المبحث الثالث: المتدخلون في قطاع التأمين

بالإضافة إلى شركات التأمين التي تمثل جانب العرض والمؤمن لهم الذين هم طالبي التأمين هناك أطراف أخرى تعمل في قطاع التأمين سواء كوسطاء أو خبراء.

المطلب الاول: وسطاء التأمين

إن شركات التأمين تتعامل مع الوكلاء والسماسرة وذلك لتحقيق عملياتها

1-**الوكيل العام للتأمين:** يتمتع الوكيل العام بأوسع السلطات التي يمكن أن يتمتع بها باقي وسطاء التأمين، فمن سلطته التعاقد مباشرة مع العملاء نيابة عن شركة التأمين، والأكثر من ذلك فهو يملك الحق في تعديل أو مد أو إنهاء العقد، قبض الأقساط، وتسوية التعويضات

غير أنه لا يستطيع ان يبرم عقد التأمين إلا وفقا لشروط التأمين العامة المألوفة، فلا يجوز له أن يعدلها أو أن يضيف إليها، سواء كان ذلك لصالح المؤمن أو لصالح المؤمن له، وعليه فإن وظيفة الوكيل العام تبدأ قبل وإثر وبعد إكتتاب عقود التأمين.

ويعتمد الوكيل العام من طرف شركة التأمين التي يمثلها، وبذلك فإن ربحيته ترتبط بصورة مباشرة برقم الأعمال الذي تحققه شركة التأمين التي قامت باعتماده.[1]

2-سمسار التأمين: هو وسيط زبونه (المؤمن له)، حيث يكلفه للبحث له وبكل حرية وإستقلالية عن شركة تأمين تضمن له تغطيته أو تغطية ممتلكاته، وللسمسار الصفة التجارية (مهنة حرة)، وهو يسعى من أجل إيجاد أحسن الضمانات بأحسن الأسعار للزبون، ويعتبر مسؤولا مسؤولية شخصية أمام زبائنه في حالة إخلاله بالتزاماته.[2]

---

[1] صندرة لعور، التأمين على اخطار المؤسسة -دراسة حالة تأمين خسائر الاستغلال-، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2004-2005، ص ص79-81.

[2] محي الدين شبيرة، تأمين السيارات بين التسعيرة والتعويضات، حالة الاضرار المادية، دراسة ميدانية بشركة*SAA*، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2004-2005، ص136.

فالسمسار يملك أضيق السلطات التي يمكن ان يملكها الوسطاء، وسلطته قد تضيق وقد تتسع حسب الأحوال وتقتصر سلطة السمسار على القيام بمهمة محددة هي التوسط في إبرام العقد، وذلك من خلال البحث عن العملاء الدين يتعاقدون مباشرة مع شركة التأمين، أما إذا لم تحدد بوضوح سلطة السمسار فإنه يحق له التمتع ببعض الصلاحيات تتعلق بتنفيذ العقد، كما أن سمسار التأمين غير مجبر بالتعاون مع شركة تأمين بعينها، بل يقوم بعرض أعماله على العديد من شركات التأمين، هذا ما يجعل دوره ضروري لتحقيق المنافسة في سوق التامين.[1]

المطلب الثاني: الإكتواريين

يعتبر الخبير الإكتواري على أنه من يجمع بين فهم وإدراك النظريات والتطبيقات في علوم الرياضيات والإحصاء والإقتصاد والعلوم المالية، ويستخدم ذلك في قياس المخاطر المستقبلية، ومن ثم إقتراح الحلول لما ينتج عنها من مشكلات ومن مجالات عمل الإكتواري تطوير أعمال الشركات، وتحليل عوائد الإستثمار، وتحليل تطور المخاطر وتوزيع الأرباح، وتسعير التغطيات التأمينية...إلخ.

وتعد الدراسات الإكتوارية هي الأساس الدي تقوم عليه حسابات تأمين الحماية والإدخار لدى أي شركة تأمين، فبموجبها يتم تحديد قيمة الأقساط، ومعدلات الإستثمار، والرؤى المستقبلية للمتغيرات التي قد تطرأ على العوامل المؤثرة فب تحقق الخطر المؤمن ضده، ومن أمثلتها جدول الحياة، حيث أن بصمة الإكتواري تظهر بجلاء في فرع التأمين على الحياة، ويمكن ذكر أهم أعمال الإكتواري في مايلي:[2]

- مراجعة المركز المالي للشركة

[1] صندرة لعور، مرجع سابق، ص 81.

[2] ايمن عاطف محمد علي، ماهو دور الخبير الاكتواري في شركات التامين والبنوك؟ مقال علمي، موقع بايت كوم *https://www.bayt.com/ar/spie cialities.*

- تقويم مقدرة الشركة على تسديد إلتزاماتها المستقبلية
- تحديد نسب الإحتفاظ
- تسعير المنتجات التأمينية للشركة
- تحديد وإعتماد المخصصات الفنية للشركة
- إعداد تقرير سنوي عن مدى كفاية المخصصات.

وإضافة إلى كل ماسبق يستوجب على الخبير الإكتواري ضرورة الحصول على المعلومات ونتائج الدراسات التاريخية والتكرارت المسجلة والمتوقعة، وهذا الأمر يتطلب وجود خبراء إكتواريين متخصصين لهم مؤهلات وتكوين رياضي عالي.[1]

المطلب الثالث: الخبراء الآخرون

بالإضافة إلى الإكتواريين هناك خبراء آخرون هم:

1-الخبراء الإستشاريين: وهم كل من يمارس أعمال الخبرة الإستشارية في مجال التأمين وإعادة التأمين وعلى الأخص الأمور التالية:

- إدارة وتقييم المخاطر
- المشاركة في تقييم أصول وإلتزامات هيئات التأمين
- تقييم حقوق وإلتزامات المؤمن لهم والمؤمن كأساس للتحكيم في المنازعات الخاصة

2-خبراء المعاينة وتقدير الاضرار: هم كل من يزاول مهنة الكشف عن الأضرار وتقديرها، دراسة أسبابها ومدى تغطية الوثيقة لتلك الأضرار وكذا تقديم المقترحات في شأن تحسين وسائل الوقاية من الأخطار والمحافظة على موضوع التأمين إذا طلب ذلك منه.[2]

[1] طارق قندوز أبو مازن، مرجع سابق، ص 128.

[2] حدباوي أسماء، مرجع سابق، ص ص39-40.

المبحث الرابع: الأهمية الإقتصادية للتأمين

يعد التأمين نشاطا إقتصاديا بالغ الاهمية، فهو يساهم في توفير الموارد المالية سواء في شكل رؤوس أموال أو تسهيلات إئتمانية، كما يساهم في تنمية وتشجيع الوعي الإدخاري، وغيرها من المساهمات.

المطلب الأول: الدور الإستثماري والإدخاري

يعتبر التأمين وسيلة للإستثمار من خلال تكوين رؤوس الأموال، التي تتجمع من الأقساط، حيث تدفع منها التعويضات عند وقوع الحوادث ويحتفظ جزء منها كإحتياطي، والباقي يستغل في تكوين رؤوس اموال وإستعمالها لتمويل المشاريع الإستثمارية، أما العنصر الإدخاري فيظهر جليا في تأمينات الحياة خاصة عقود التأمين المختلط،[1] خاصة في السنوات الأولى لمثل هذه العقود، وما يميز هذا النوع من الإدخار أن المؤمن له لا يتخلص من إرتباطه مع شركة التأمين خاصة في السنوات الأولى من سريان العقد، ولهذا تتصف إدخارات التأمين بالإستمرارية لمدة طويلة نسبيا، ولا يختلف الأمر من الناحية الإدخارية بالنسبة لتأمينات الممتلكات والمسؤولية المدنية، فهذه الأنواع من التأمينات تتميز بالزيادة العددية والتجدد، أي أنها غالبا ما تكون عقود مستمرة، وبما أنها تكون موزعة زمنيا خلال أشهر السنة يتطلب ذلك ضرورة تكوين بعض المخصصات الفنية في نهاية كل سنة مالية لشركة التأمين.

وتستثمر شركات التأمين جزءا كبيرا من مدخراتها في أوجه إستثمارية متعددة كالأوراق المالية (أسهم، سندات، شهادات إستثمار)، أو قروض للأفراد والشركات المختلفة صناعية وتجارية، او الودائع بالبنوك...إلخ.

---

[1] مسعود صديقي، مصعب بالي، "مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد02، السنة 2016، ص23.

وهكذا يصبح التأمين نوعا من الاستثمار، ذلك أن التعويض الذي سيحصل عليه المستفيد عادة ما يكون أكبر من مجموع الأقساط المحصلة، أما الفرق فيتمثل في عائد إستثمار الأقساط المجمعة في شكل مدخرات تم إستثمارها.[1]

المطلب الثاني: الدور الإنتاجي والإئتماني

يساعد التأمين على زيادة الإنتاج لأن وجود التأمين يساعد الأفراد والمؤسسات على دخول ميادين جديدة ما كانو ليدخلوها لولا وجود التأمين، كونه يوفر لهم حماية تأمينية، مثال ذلك قيام بعض تجار السيارات ببيع السيارات بالأقساط، وهذا الأمر لم يكن ممكنا لو لم يكن هناك تأمين على هذه السيارات لصالح هذا التاجر يضمن حقه إذا تعرضت هذه السيارات للخطر،[2] فهذه التغطيات التأمينية على الأخطار الكثيرة تشجع الافراد والمنشآت على الدخول في مجالات إنتاج جديدة أو التوسع في مجالات إنتاجهم الحالية، كما يعمل على إحلال مشروعات منتجة محل المشروعات التي تعرضت للتلف الكلي او الجزئي، وبالتالي تعود العملية الإنتاجية لمستواها في وقت وجيز.[3]

أما الجانب الإئتماني فإن زيادة عملية الإئتمان والثقة التجارية في دولة ما هي إلا تدعيم للحياة الإقتصادية بها، فالتأمين يلعب دورا أساسيا وبارزا في تسهيل منح القروض التي تعتمد عليها الصفقات الإقتصادية وذلك من خلال الحماية التي يقدمها لعمليات التمويل التي تقوم بها البنوك، سواء على المستوى المحلي أو الخارجي، فهو يسهل عمليات الإئتمان

[1] لعميد نور الهدى، واقع سوق التأمين الجزائري في ظل الانفتاح الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2009-2010، ص ص34-35.

[2] اسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص91.

[3] مسعود صديقي، مصعب بالي، مرجع سابق، ص 23.

من خلال الضمانات التي يقدمها للموردين، كما يسمح لمكتتبيه بتقديم قروض للزبائن والذي يعد أساس تأمين القروض الذي يضمن للدائنين حقوق الدفع.[1]

المطلب الثالث: دور التأمين في التأثير على المتغيرات الإقتصادية

يلعب التأمين دورا هاما في التأثير على المتغيرات الحيوية للاقتصاد ومن بين أهم الأدوار التي يلعبها:

1-تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الحياة الإقتصادية: في فترات الرواج الإقتصادي تقوم الدولة بتوسيع نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الإجتماعية الإلزامية من حيث شمولها لفئات جديدة، فهو يساعد على التقليل من الطلب المتزايد على السلع الإستهلاكية لأنه يعمل على التقليل من حجم الدخل، وفي فترات الكساد تعمل التأمينات الإجتماعية على زيادة التعويضات التي تستحق للمؤمن عليهم بما يساعد على زيادة مستوى إنفاقهم وبالتالي زيادة الطلب.[2]

2-علاقة التأمين بالتضخم: يلعب التأمين دورا مهما في الحد من التضخم الذي تسببه زيادة الكتلة النقدية المتداولة وذلك من خلال مساهمته في تحقيق التوازن بين الطلب والعرض، ففي حالة الرواج الإقتصادي يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الإجبارية، حيث يؤدي ذلك لزيادة المدخرات الإجبارية بما يحد من التضخم خاصة في الدول النامية، فهذا الإجراء يساعد على التقليل من الطلب المتزايد على السلع الإستهلاكية لأنه يقلص من حجم الدخل الممكن التصرف فيه عن طريق إقتطاع أقساط التأمين الإجباري، أما في فترات الكساد فيعمل التأمين على زيادة التعويضات المستحقة للمؤمن لهم، وبالتالي إرتفاع مستوى الإنفاق على السلع والخدمات، كما أن توفير التأمين للموارد المالية وإستثمارها في المشاريع المنتجة يزيد من حجم هده السلع والخدمات

[1] نور الهدى لعميد، مرجع سابق، ص 44.

[2] معوش محمد الأمين، مرجع سابق، ص25.

المعروضة في السوق، فالإجراءات السابقة للدولة تساعد على زيادة الطلب الفعال وبالتالي القضاء على الكساد وتتضح هذه الظاهرة بصورة محسوسة في الدول الرأسمالية التي تتعرض لهزات إقتصادية عنيفة.[1]

3-علاقة التأمين بميزان المدفوعات: يمثل التأمين بندا من بنود ميزان المدفوعات وتسجل فيه عمليات متعددة منها:[2]

- عمليات التأمين التي تحولها الشركات الوطنية أو تحول إليها بموجب الإتفاقيات المبرمة مع شركات التأمين في الخارج
- تسيير محفظة الأصول المالية لشركات التأمين
- العمليات المرتبطة بالإستثمارات المباشرة التي تقوم بها شركات إعادة التأمين الوطنية في الخارج أو شركات إعادة التأمين الأجنبية في الداخل
- تحويل إحتياطي التأمين الناتج عن فروع الشركة الأجنبية في السوق المحلية إلى مراكز رئيسية في الخارج أو التحويل باتجاه الداخل لاحتياطي التأمين الناتج عن فروع الشركات الوطنية في السوق الأجنبية.[3]

إن ما تحصل عليه هيئات التأمين الوطنية من عملات أجنبية مقابل الخدمات التي تقوم بها في البلدان الأجنبية، ونتيجة عمليات إعادة التأمين التي تمارسها يؤدي إلى زيادة الصادرات غير المنظورة مما يساعد على تحسين ميزان المدفوعات ويساهم في إتساع حجم التجارة الخارجية.[4]

4-علاقة التأمين بالدخل الوطني: تظهر أهمية التأمين من خلال العلاقة مابين مبلغ أقساط التأمين للفرد الواحد والناتج الداخلي الخام، أي نسبة أو حصة التأمين في الناتج الداخلي

---

[1] لزعر صليحة، التأمين ودوره في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الشركة العامة للتأمينات المتوسطة *CAM* مذكرة ماستر، جامعة الجيلالي بو نعامة خميس مليانة، السنة الجامعية 2016-2017، ص 30.

[2] لعميد نور الهدى، مرجع سابق، ص38.

[3] لعميد نور الهدى، المرجع نفسه، ص 46.

[4] اسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 93.

الخام للدولة، وبصفة عامة تكون الدول متقدمة وأكثر حداثة عندما تكون حصص التأمين في الناتج الداخلي الخاثم مرتفعة، بينما تكون الدول متخلفة أو أقل تقدما عندما تكون هاته الحصص منخفضة وغير معبرة.

إذا يمكننا القول أن حصة التأمين من مجمل الإقتصاد هي معيار أو مقياس تقدم هذا الإقتصاد.[1]

[1] لعميد نور الهدى، مرجع سابق، ص 42.

خلاصة

يلعب التأمين دورا هاما لدى الأشخاص والمنشآت في عملية تغطية المخاطر التي قد يتعرضون لها سواء في ممتلكاتهم أو في أنفسهم أو حتى بحق الغير على حد سواء، كما أنه يساهم في تعبئة المدخرات من الأفراد والمؤسسات في شكل أقساط واستخدامها في تمويل أوجه الإستثمار المختلفة بالإضافة إلى مساهمته في زيادة الإنتاج وتوسيع الإئتمان، وكذا تحسين وضعية ميزان المدفوعات فضلا عن كونه وسيلة لتحقيق الإستقرار الإجتماعي وتنمية الشعور بالمسؤولية، والعمل على تقليل الحوادث.

الفصل الثاني

تحليل سوق التأمين في الجزائر

تمهيد

لقد مر سوق التأمين الجزائري بمراحل متعددة لا يمكن إغفال أي منها وهذا لمساهمة ولتأثير كل مرحلة فيما هو عليه اليوم وذلك بدءا من الحقبة الاستعمارية وما تلاها من مراحل وقد شهد هذا السوق اتجاهات حديثة ومتزايدة في ظل الانفتاح والتطورات التي تولدت عنها زيادة في المؤسسات سواء عامة او خاصة.

لذلك سنتناول في هذا الفصل أهم المراحل التي مر بها قطاع التأمين في الجزائر وأهم مؤسساته، إضافة الى تحليل سوق التأمين ومحاولة معرفة مكانته بين مختلف المجتمعات الدولية.

المبحث الأول: تطور قطاع التأمين في الجزائر

لقد عرف التأمين في الجزائر عدة تغيرات كبيرة تبعا للظروف التي سادت البلاد والتشريعات المنظمة له، حيث يعود ظهور التأمين في الجزائر الى الفترة الاستعمارية إذ كانت له عدة مؤسسات تأمينية تعمل لمصلحة المعمرين آنذاك وكانت هذه المؤسسات تسير في نطاق التشريع الفرنسي، أما بعد استرجاع السيادة الوطنية بدأت الجزائر تدريجيا في استرجاع القطاع حيث قامت بوضع قوانين وتنظيمات وخلق شركات وطنية للرقي بالقطاع.

المطلب الأول: المرحلة الإستعمارية ما قبل 1962

يرتبط وجود التأمين بالجزائر في هذه الفترة بوجود الاستعمار الفرنسي ومؤسساته حيث تميزت هذه المرحلة بسيطرة الوكالات الأجنبية خاصة الفرنسية منها على نشاط التأمين، وأسست أول شركة تأمين سنة 1861 وهي شركة تعاونية للتأمين من الحريق، وتبعتها إنشاء التعاونية المركزية الفلاحية من طرف الفلاحين الفرنسيين سنة 1933.[1]

وقد صدرت خلال هذه الفترة عدة قوانين ونصوص تنظم قطاع التأمين وهي:

- قانون 13 جولية 1930 المتعلق بعقد التأمين والذي بقي قيد الإستخدام حتى بعد الإستقلال وإلى غاية صدور الأمر رقم 73/29.
- مرسوم 14 جوان 1938 والذي تضمن رقابة الدولة على التأمين.
- مرسوم 29 جويلية 1939 الذي حدد محاسبة شركات التأمين.
- مرسوم 17 أوت 1941 تعلق بالتعويضات والإحتياطات الإلزامية لشركات التأمين ورأسمالها.

[1] مختاري زهرة، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين من 2005-2007، مذكرة ماجستير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، السنة الجامعية 2010-2011، ص32.

• الأمر 04 أكتوبر 1945 عهد بتسيير إصابات العمل إلى الضمان الإجتماعي بدلا من شركات التأمين.

• مرسوم 06 مارس 1947 تعلق بتنظيم الإدارة العامة من أجل مراقبة شركات التأمين في الجزائر، وهذا المرسوم اقام إمتيازا للحاكم العام للجزائر، حيث أنه بالنسبة لكامل القرارات المتعلقة بالتنظيم المهني للتأمينات يتطلب قبل كل شيء إستشارة الحاكم العام للجزائر حسب ما نصت عليه المادة (5)، كذلك بالنسبة للمؤسسات التأمينية أصبح يمكنها العمل في السوق عن طريق وكلاء وذلك بعد حصولها على الإعتماد من الحاكم العام للجزائر حسب ما نص عليه البند رقم (2) من المادة السادسة ويمثل هذا المرسوم إدخال حقيقي للتأمين إلى الجزائر، ويتجلى من خلاله الإهتمام الكبير للمشروع بترسيخ سوق تأمين مستقر.

• مقرر 5 ماي 1947 أنشئت بموجبه لجنة إستشارية جزائرية للتأمينات لها صلاحيات تتمثل في:

- تنظيم الأسواق.
- اقتراح أحكام تطبيقا للنصوص العامة للدولة المستعمرة الفرنسية.
- مقرر 28 أوت 1947 تضمن تحديد النسبة المئوية الإلزامية للتعويضات والإحتياطات التقنية لشركات التأمين التي تنشط في الجزائر والنسبة هي 50% حسب المادة الأولى من هذا المقرر.
- مرسوم 04 ماي 1950 المرافق لقرار اللجنة الجزائرية رقم 05-028 والمتعلق بتنظيم حازم لنصوص التأمينات.

وما يميز سوق التأمين الجزائري خلال هذه المرحلة هو سيطرة الشركات الفرنسية حيث أنه من بين 218 شركة عاملة في السوق خلال سنة 1952 كانت هناك 127 شركة

فرنسية 3 شركات جزائرية فقط، أما الباقي فهي شركات أجنبية، حيث انه كانت هناك 13 شركة تحصل 50% من الأقساط و5 شركات تحصل 30% من الأقساط وهو ما يعني أن السوق محتكر.[1]

المطلب الثانى: المرحلة الإنتقالية من 1962-1965

واجهت الجزائر عدة مشاكل بعد الإستقلال، ومن بين المشاكل التي واجهتها نقص المسيرين والخبراء في مجال التأمين، وهذا ما أرغم المشرع الجزائري على تسيير هذا القطاع بقوانين وتشريعات فرنسية مما فتح المجال أمام الشركات الفرنسية والتي بلغ عددها آنذاك 270 شركة.

لقد تمكنت الشركات الفرنسية من فرض سيطرتها على قطاع التأمين وذلك في ظل انعدام المراقبة من طرف الدولة وهذا ما ساعدها على تحويل المداخيل إلى الخارج وبذلك حرمان الخزينة العمومية الجزائرية من الإدخار، كما كانت تتهرب من دفع التعويضات المستحقة لضحايا الحوادث،[2] وهذا ما أدى بالسلطات الجزائرية للتدخل سنة 1963 فور إدراكها للخطر الذي تشكله هذه الممارسات على الإقتصاد الوطني من خلال سن قانون يوجب إنشاء عملية إعادة التأمين اجباريا لجميع عمليات إعادة التأمين المحققة في الجزائر، وهذا من خلال تأسيس الصندوق الوطني للتأمين وإعادة التأمين CAAR، وقد تأسست في 08-06-1963 بموجب الأمر رقم 197/63[3] وقد حدد وزير المالية بمقتضى قرار 15-10-1963 نسبة10% من الأقساط المجمعة لكل شركة تأمين عاملة بالجزائر للتنازل عنها لصالح شركة " CAAR".

---

[1] نور الهدى لعميد، مرجع سابق، ص ص45 -47.

[2] برغوتي وليد، تقييم جودة خدمات شركات التأمين وأثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية(1995-2009)، دراسة تطبيقية للشركة الجزائرية للتأمينات -*SAA*-مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر - باتنة -، السنة الجامعية 2013-2014، ص86.

[3] مختاري زهرة، مرجع سابق، ص33.

كما أجبرت كل الشركات مهما كانت جنسيتها تقديم ضمانات معينة بموجب القانون 201/63 والذي يتضمن ما يلي: [1]

- رقابة وزارة المالية على شركات التأمين مهما كانت طبيعتها
- منح وزارة المالية الإعتماد لكل شركة تأمين تريد مزاولة نشاطها أو الإستمرارية فيه في الجزائر.

وقد أدى هذا القانون إلى سحب الإعتماد للعديد من الشركات، مما أدى إلى بقاء العديد من الملفات عالقة، وقد أوكل الى شركة "CAAR" تسييرها وتسويتها، كما أدى إلى منح الإعتماد إلى 17 شركة منها الشركة الوطنية "SAA" من خلال المرسوم الصادر في 12-12-1963.

والصندوق المركزي لإعادة التامين والتعاونيات الفلاحية "CCRMA" بموجب المرسوم الصادر في 1963/04/28م والتعاونية الجزائرية لعمال التربية والثقافة "MAATEC"بموجب المرسوم الصادر في 1964/12/29م.

وبصفة عامة كان هذا القانون غير معمق وغير كاف للقيام برقابة فعالة على هذا القطاع ناهيك عن كون أغلب شركات التأمين الموجودة أجنبية، وبالتالي لم تتمكن الهيئات الوصية من السيطرة على هذا القطاع الذي يعتبر من القطاعات الهامة في الإقتصاد.[2]

المطلب الثالث: المرحلة الإحتكارية من 1966إلى1995:

عرف قطاع التأمينات خلال هذه الفترة إحتكار شبه تام من طرف الدولة باعتباره قطاع حساس، حيث أن كل الشركات التي كانت تمارس نشاط العمليات التأمينية هي

[1] هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التامين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات "*CAAT*»، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري –قسنطينة –السنة الجامعية 2004-2005، ص ص 29-30.

[2] هدى بن محمد، مرجع سابق، ص 30.

شركات عمومية، والتي كان عددها آنذاك لا يتجاوز شركتان هما SAA وCAAR وتعاضديتان.[1]

فبموجب الأمر رقم 127/66 الممضي في27-05-1966 تضمن إحتكار الدولة لعمليات التأمين، كما فرضت إلزامية التأمين بموجب الأمر رقم 15/74 الممضي في30 يناير1974 والمتعلق بإلزامية التأمين على السيارات وبنظام التعويض عن الأضرار.[2]

1-**مرحلة التخصيص من 1973-1979:** تولد عن تعدد الممتلكات القابلة للتأمين وتطورها كثير من الأخطار، فكان من الضروري دعم السوق الوطني من خلال التوزيع والتسيير الأمثل للتأمين فقامت السلطات العمومية بتنظيم سوق إعادة التأمين لارتباطه المباشر بالتبادلات الدولية، في المرسوم 54/73 في1973/10/2 يخول للصندوق المركزي لإعادة التأمين"CCR"بجمع كل عمليات إعادة التأمين، كما قرر وزير المالية إلغاء أي منافسة بين شركات التأمين وبعدها خصص لكل شركة نشاط محدد.[3]

قررت السلطة في هذه الفترة ما يلي:

أ-فيما يخص إعادة التأمين التي كانت لغاية 1973مطبقة من طرف شركة "CARR"، تم تنظيم هذا السوق وذلك بخلق الصندوق لإعادة التأمين "CCR" الذي تخصص في إعادة التأمين.[4]

ب-اما فيما يتعلق بعمليات التأمين الاخرى، فقد أصدر قانون وزاري رقم 828 في1975، الذي بدأ سريانه في 1976/01/01، يهدف هذا القرار إلى ما يلي:

---

[1] بلقوم فريد، خليفة الحاج، مداخلة بعنوان: تطور سوق التأمين وافاقه المستقبلية في الجزائر، الملتقى الدولي السابق حول الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وافاق التطوير-تجارب الدول -جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، في ديسمبر 2012، ص04.

[2] براحلية بدر الدين، ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، مداخلة بعنوان: التأمين في ظل المرسوم التنفيذي 13/09 بين التجاري والتعاوني، افريل2011، ص04.

[3] صندرة لعور، مرجع سابق، ص154.

[4] هدى بن محمد، مرجع سابق، ص31.

- الغاء المنافسة الموجودة بين الشركتين الوطنيتين
- تطبيق كل شركة وبشكل حصري عدد معين من الأخطار على النحو التالي:
- تؤمن شركة CARRالاخطار الكبيرة التي تتطلب تقنيات معمقة مثل: الحريق والإنفجار، الأخطار الصناعية والفلاحية، النقل، البرد، هلاك المواشي...الخ.
- تؤمن شركة SAA الأخطار الصغيرة التي تولد إدخارا معتبرا مثل تأمين السيارات، السرقة، إنكسار الزجاج، اضرار المياه، الحريق والإنفجار (الأخطار البسيطة)، تأمين الحياة...الخ.

كما أن الدولة عززت من احتكارها لهذا القطاع بجعل الشركتين التعاونيتين MAATEC وCCRMA تعملان لحساب شركتيCAAR وSAA مع احتفاظ كل منها ببنيتها الخاصة وممارستها لأعمالها السابقة، كما منعت الشركات الوطنية من اللجوء الى وسطاء التأمين الموجودين سابقا.

2-**مرحلة إصدار أول قانون تأمين جزائري من1980الى1994م:** منذ الإستقلال وعمليات التأمين في الجزائر تخضع للتشريع الفرنسي الذي يتوافق والنظام الرأسمال، هذا الأخير الذي لا يتوافق والاتجاهات السياسية والاقتصادية التي تبنتها الجزائر منذ1966، وبناءا على ذلك تم الغاؤه في1975/07/05 بمقتضى الأمر 73/29، ومن هذا التاريخ لم يصدر أي قانون إلى غاية المرسوم في 9 أوت 1980 تم إصدار القانون 80/07 المتعلق بالتأمينات،[1] فظهرت تشريعات جديدة تتعلق بنشاط التأمين بصفة عامة، لكن دون إبعاد القواعد العامة المعمول بها في مختلف دول العالم كحقوق وواجبات أطراف العملية التأمينية، وشرعت الجزائر في تطبيق إصلاحات جديدة تمثلت في عمليات إعادة الهيكلة العضوية لجميع الشركات الوطنية بما فيها شركات قطاع التأمين كشركةCAAR، التي نتجت عنها شركة جديدة وهي الشركة الجزائرية للنقلCAAT، وحاليا تسمى الشركة الجزائرية للتأمين الشامل،

[1] هدى بن محمد، مرجع سابق، ص32.

غير أن هذا المشروع باء بالفشل بسبب ضيق وضعف سوق التأمينات الخاص بفروع الحياة آنذاك، وفي سنة 1990 تم إلغاء التخصص بالنسبة لشركات التأمين العمومية حيث أصبحت تعمل بكل حرية في جميع فروع التأمين، هذا ما سمح بنشأة المنافسة بين شركات القطاع وبذلك يكون من المفروض عليها الحفاظ على مركزها ومكانتها[1].

المطلب الرابع: مرحلة تحرير السوق من1995 إلى يومنا هذا

تمتاز هذه المرحلة بإلغاء إحتكار الدولة لممارسة عمليات التأمين والذي جسد ذلك هو الأمر الصادر بتاريخ 23/شعبان/1415هـ، الموافق ل :1995/01/25م المتعلق بالتأمينات، حيث أنه قضى في مادته 278 بإلغاء جملة القوانين ذات صلة بالإحتكار (القانون رقم 63-201 والأمر رقم 66-127 والقانون رقم 80-07)، ولأول مرة يفتح المجال من خلال هذا الأمر للشركات الخاصة الوطنية والأجنبية لممارسة عمليات التأمين بالجزائر، ومن أجل التنظيم القانوني لقطاع التأمين في الجزائر أنشئت جمعية تحت إسم الإتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التامين (U.A.R) سنة 1994م، ويضم كل مؤسسات التأمين الناشطة في قطاع التأمينات بالجزائر، وقد فتح المجال للمستثمرين جزائريين كانوا ام أجانب لأنشاء شركات التأمين في الجزائر، كما يسمح هذا القانون 95/07 للشركات أن تمارس عمليات التأمين عن طريق الوسطاء والوكلاء، كما تم إحداث رقابة صارمة من طرف الدولة وإنشاء جهاز استشاري يدعى المجلس الوطني للتأمينات(C.N.A).[2]

وإضافة إلى الأمر 95-07 هناك مجموعة من الأوامر نذكر منها:

- الأمر رقم 96-06 المؤرخ في جانفي 1996 يتعلق بضمان عرض الصادرات.

[1]صندرة لعور، مرجع سابق، ص155.

[2]هبور امال، التأمين: دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، السنة الجامعية 2012-213، ص 119.

- المقرر رقم 001 المؤرخ في 2002/01/07 المعدل والمتمم للمقرر المؤرخ في 1996/10/02 المحدد للحد الأدنى الواجب اتباعه لكل نوع من التوظيفات لشركات التأمين وإعادة التأمين.
- القرار رقم 43 المؤرخ في 2002/07/29 الصادر عن وزير المالية يتضمن تحويل الإستفادة من التنازل الإجباري من مؤمن مباشر SAA الى معيد التأمينCCR ، كذلك تأسيس حق إمتيازي لفائدة CCR على كل التنازلات الإختيارية في حالة تقديمها لشروط أحسن او معادلة لتلك التي تقدم من قبل معيدي تأمين أجانب.
- الأمر رقم 03-12 المؤرخ في 26-08-2003 الذي أسس إلزامية التأمين ضد الكوارث الطبيعية NAT-CAT.
- القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20-02-2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 95-07، بغية توفير ظروف مواتية وتطوير القطاع من حيث التحكم في نشاطه، وتفعيل أدائه بما يحقق ترقيته وتطويره من خلال تجسيد أهدافه.[1]

[1] حدباوي اسماء، مرجع سابق، ص 58-59.

المبحث الثاني: تنظيم سوق التأمين الجزائري

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى نشأة التأمين بالجزائر وتطوره تاريخيا بالإضافة إلى تحديد منتجات سوق التأمين في الجزائر وأهم الشركات والهيئات المراقبة لهذا القطاع

المطلب الاول: التنظيم القانوني لقطاع التأمين

يخضع حاليا سوق التأمين الجزائري إلى الأمر 95-07 بحيث تضمن الإطار القانوني الجديد لتنظيم ممارسة نشاط التأمين بالجزائر حيث جاء بعدة تغيرات أهمها:

1-المرسوم 339/95 الذي يخص هيئات المراقبة والتأطير، حيث أمر بتأسيس المجلس الوطني للتأمينات والذي يهدف الى تحسين شروط عمل شركات التأمين وإعادة التأمين وترقية وتطوير سوق التأمين، وكذا توجيه نشاط شركات التأمين

2-جميع شركات التأمين سواء كانت عامة او خاصة لها الحق في ممارسة جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين، بشرط أن تحصل على رخصة يمنحها الوزير المكلف بالمالية

3-كما أعيد الاعتبار لوسطاء التأمين للظهور من جديد على الساحة الإقتصادية، بحيث أعطى لشركة التأمين الحرية في وضع وكالات خاصة بها والتعامل مع سماسرة التأمين المؤهلين من طرف السلطات العامة من خلال المرسومين 340/95 و341/95

4-أما فيما يتعلق بإعادة التأمين فقد حدد المرسوم95-409 المؤرخ في 1995/10/09م بنسبة التنازل الاجباري في مجال إعادة التامين لفائدة الشركة المركزية لإعادة التامين CCRالذي، عدل بالمرسوم 312/98 الذي حدد نسب التنازل كما يلي: 10% للأخطار الصناعية وأخطار النقل المرتبطة بهياكل السفن والمراكب الجوية التي كانت 80%، و5%لأخطار نقل البضائع البحرية والجوية والتي كانت 40% ، و5% فيما يخص الأخطار الأخرى والتي كانت 25% حيث منحت هذه التنازلات لفائدة الشركة الجزائرية للتأمينات

SAA وذلك حسب القرار رقم 97 المؤرخ في 1998/12/19م ويدخل هذا ضمن الإجراءات المتعلق بتحرير قطاع إعادة التأمين.[1]

كما تم إصدار الأمر 12/3 الصادر في 26 أوت 2003، الذي بدأ تطبيقه بعد سنة من نشره في الجريدة الرسمية، ويتعلق هذا الأمر بإجبارية التأمين على الكوارث الطبيعية وبتعويض الضحايا، حيث يتمثل في التأمين الإجباري على المساكن ومختلف الممتلكات العقارية والمنشآت الصناعية بما فيها محتوياتها باستثناء التابعة للدولة، وقد أصدر هذا الأمر بالتزامن مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 284/03 الصادر في 2013/08/25 يحدد شروط كيفية منح إعانات لصالح عائلات ومنكوبي زلزال بومرداس في 31 ماي 2003. [2]

وبالنظر إلى الوضع الحالي المتسم بالعولمة والتكتلات والإندماج السريع في السوق العالمية ونظرا لكوارث السنوات الأخيرة وجب تقييم جيد للأخطار لتقوية الوضعية المالية لشركات التأمين، الأمر الذي يدعم ثقة المؤمنين، في هذا الإطار ولتدارك النقائص والإختلالات التي عرفها القطاع وسعيا من السلطات لتثمين وتنظيم موارد الشركات التأمينية خاصة المورد البشري منها، تمت مراجعة قانون التأمينات من خلال القانون 06/04 المعدل والمتمم والذي يتمحور حول النقاط التالية لتطوير سوق التأمين:

- تحفيز النشاط عن طريق تنويع المنتجات التأمينية وضمان حماية أكبر لحقوق المؤمنين.
- تدعيم الامن المالي لشركات التأمين.
- إعادة تنظيم الجهاز الرقابي على التأمينات من خلال إنشاء لجنة مستقلة للإشراف على التأمينات تحل محل الدولة (مديرية التأمينات–وزارة المالية).

[1] بودية بشير، تسويق الخدمات التأمينية –دراسة منتوج تامين الكوارث الطبيعية وحدةSAA بشار، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي، بشار،2008–2009، ص ص 123–125.

[2] طارق قندوز، بلال بن بتيش، مرجع سابق، ص77.

- دعم الحكم الراشد لشركات التأمين من خلال وضع آليات قانونية من شأنها ضمان تسيير فعال لمجالس إدارة شركات التأمين.
- تسريع عملية تحرير السوق امام شركات التأمين الأجنبية.
- تنويع قنوات توزيع المنتجات التأمينية خاصة عن طريق الشبكة البنكية.[1]

المطلب الثاني: منتجات سوق التأمين في الجزائر

يمكن إدراج منتجات سوق التأمين التي تقوم شركات التأمين بتغطيتها، وبالتالي تحدد الضمانات للمؤمن له ضد الأخطار التي قد يتعرض لها.

أولا- تأمين السيارات:[2] يلتزم كل مالك سيارة بإجبارية التأمين وذلك حسب القوانين الصادرة سنة 1958 حتى يومنا هذا، ويغطي هذا النوع مجموعة من الأخطار المضمونة وهي:

- المسؤولية المدنية للمؤمن له.
- التأمين على هيكل السيارة وضمان خسارة الإصطدام.
- ضمان السرقة والحريق وضمان إنكسار الزجاج.
- ضمان الدفاع والحلول والتأمين الشامل.
- ضمانات التعاقد لصالح الراكبين في السيارة.

ثانيا- تأمين نقل البضائع: يمكن تأمين البضائع من الخسائر والأضرار التي قد تلحق بها سواء عند الشحن أو التفريغ ونجد: تأمين البضائع المنقولة برا، تأمين البضائع المنقولة بحرا، تأمين البضائع المنقولة جوا.

[1] حسين حساني، تقييم الأداء في شركات التأمين، حالة الشركة الوطنية للتأمين *SAA* مذكرة ماجيستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2006-2007، ص ص 97-98.

[2] برغوتي وليد، مرجع سابق، ص ص 110-114.

ثالثا- التأمين ضد الحريق: حسب القوانين من44 الى88 من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات يضمن المؤمن من الحرائق جميع الأضرار التي تتسبب فيها النيران، غير أنه إذا لم يكن هناك إتفاق مخالف لا يضمن الأضرار التي يتسبب فيها تأثير الحرارة أو الإتصال المباشر الفوري للنار او لإحدى المواد المتأججة إذا لم تكن هناك بداية حريق قابلة للتحول الى حريق حقيقي، إضافة لذلك للتأمين على الحريق الصفة الإلزامية في بعض القطاعات حيث يجبر الهيئات العمومية التابعة للقطاعات الإقتصادية المدنية أن تكتتب تأمين من خطر الحريق وذلك لشدة المخاطر والتي لا تستطيع الشركات على مواجهتها

رابعا- التأمين ضد الاخطار الفلاحية: من خلال المواد 49-52-53 من قانون 1995 بموجبها يضمن ما يلي:

- التأمين ضد الأخطار الزراعية: يضمن المؤمن الأخطار التي قد تلحق بالمحاصيل الزراعية كالجليد، العواصف وذلك حسب نص العقد المتفق عليه إضافة الى ذلك فهو يضمن الأضرار التي تصيب المباني، التجهيزات، العتاد والخسائر التي تلحق بالنباتات المغروسة وكل ما يتعلق بالمجال الزراعي

- التأمين ضد هلاك الماشية: يضمن المؤمن في حالة موت الماشية سواء كانت الموت طبيعية أو ناتجة عن مرض او حادث، إضافة إلى ذلك فإن الضمان يكون حتى في حالة قتل الحيوانات لغرض الوقاية إذا تم ذلك بأمر من السلطات العمومية أو من المؤمن

خامسا- التأمين ضد الأضرار الاخرى:[1] ويقصد بها تأمين خسائر الإستغلال وتأمين كسر الآلات، تأمين الأخطار الصناعية وأخطار التركيب، بالإضافة الى التأمين المتعدد الأخطار

سادسا- تأمينات الاشخاص: تضمن تأمينات الأشخاص حسب القانون الجزائري الأخطار التالية:

[1] حسين حساني، مرجع سابق، ص ص106-107.

- الأخطار المرتبطة بمدة الحياة للفرد.
- الوفاة بعد وقوع الحادث.
- العجز الدائم الجزئي أو الكلي.
- العجز المؤقت عن العمل.
- تعويض المصاريف الطبية، الصيدلانية والجراحية.

يمكن أن يأخذ التامين على الأشخاص الشكل الفردي أو الجماعي

سابعا- تأمين الصادرات: يضمن تامين الصادرات نوعا معينا من الاخطار:

- الخطر التجاري وينتج عن إعسار المدين أو عدم الدفع
- الخطر السياسي وينتج عن قرار تأخذه الدولة يعرقل إتمام الصفقة، أو أحداث سياسية أو كوارث طبيعية

ثامنا- التأمين ضد الكوارث الطبيعية: [1] في بداية الأمر كان هذا النوع من التأمين إختياريا، إلا أنه بعد زلزال 2003 أصدر المشرع الجزائري إجبارية التأمين على الكوارث الطبيعية، حيث جاء النص: يتعين على كل مالك ملك عقاري مبني يقع في الجزائر سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا ماعدا الدولة أن يكتتب عقد تأمين على الأضرار يضمن الأضرار من الكوارث الطبيعية.

[1] برغوتي وليد، مرجع سابق، ص118.

المطلب الثالث: الشركات الناشطة في سوق التأمين

تمارس شركات التأمين الجزائرية اكتتاب وتنفيذ عقود التأمين أو إعادة التأمين، حيث تنشط ضمن إطار قانوني وتهدف لتوفير الأمان للمجتمع ونذكر هذه الشركات كالآتي:

أولا-الشركات العمومية

1- **الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين**CAAR: تم انشاؤها في 08 جوان 1963، حيث كانت تعتبر كصندوق للتأمين وإعادة التأمين، كانت مسؤولة عن المهمة القانونية من أجل السماح للدولة الجزائرية بالسيطرة على سوق التأمين، ولكن بعد إعادة هيكلة السوق واحتكار الدولة لقطاع التأمين أصبحت متخصصة في إدارة المخاطر الصناعية، والآن هي تمارس كل أنواع التأمين.[1]

2-الشركة الجزائرية للتأمين SAA: أنشئت في 12ديسمبر 1963، مكونة من رأس مال مختلط جزائري مصري وهي الآن تمارس كل أنواع التأمين.[2]

3-الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR: أنشئت في 01 أكتوبر 1973، وهذه الشركة مكلفة بإعادة التأمين للشركات المتواجدة بالجزائر، وتأمين نشاط المؤسسات الجزائرية في الخارج والتي تشمل الأخطار الكبرى.[3]

4-الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX: أنشئت في 10جانفي1996، بموجب الأمر رقم 96/06، وهي تقوم بضمان العمليات الموجهة للتصدير لحسابها الخاص ولحساب الدولة.[4]

[1] www.caar.dz
[2] www.saa.dz
[3] www.ccr.dz
[4] www.cagex.dz

5-الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT: نشأت في 30 افريل 1985، اهتمت في البداية بالأخطار المرتبطة بفرع النقل طبقا لمبدأ التخصص وبعد إلغاء المبدأ أصبحت تمارس جميع أنواع التأمين.[1]

6-شركة ضمان القرض العقاري SGCI: تأسست في 05 نوفمبر 1997، برأس مال مشترك بين الخزينة العامة وبنوك وشركات تأمين عامة تهدف لتأمين البنوك والمؤسسات المالية في أعمالها الإئتمانية العقارية.[2]

7-**شركة تأمين المحروقات** CASH: تأسست في 04 أكتوبر 1999، في البداية كانت تمارس عملية التأمين المتعلقة بقطع الهيدروكربونات وهي الآن تمارس جميع عمليات التأمين.[3]

ثانيا- التعاضديات

1-تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة MAATEC: تم تأسيسها في 10 ديسمبر 1964، لتأمين عمال التربية والثقافة من الأخطار المحيطة بهم.[4]

2-الصندوق الوطني للتعاون الفلاحيCNMA: وهو شركة ذات طابع تعاوني غير ربحي، تأسس في 02ديسمبر 1972.[5]

ثالثا-الشركات الخاصة:

1-الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR: تأسست في 15 فيفري 1997.[6]

2-الجزائرية للتأمين A2: أنشأت هذه الشركة بموجب الأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، ومنح لها الاعتماد في 5 أوت 1998 لتمارس نشاط التأمين وإعادة التأمين ويقدر رأسمالها حاليا بحوالي 1مليار دج، وهي شركة خاصة [7]

[1] www.caat.dz
[2] www.sgci.dz
[3] www.cash-assurances.dz
[4] www.maatec.dz
[5] www.cnma.dz
[6] www.laciar.com
[7] www.2A.dz

3-تراست الجزائر TRUST ALGERIA: تم إنشائها في 18نوفمبر1997، بموجب المرسوم 07/95 في 25جانفي 1995، والتي خصصت لافتتاح سوق التأمين الجزائري للإستثمار الخاص بدأت نشاطها في 28 فيفري1998، لتكون أول شركة خاصة بالجزائر تمارس جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين.[1]

4-سلامة للتأمينات الجزائرية SALAMA: تمت المصادقة على شركة سلامة للتأمينات الجزائرية (شركة البركة والأمان) في 26مارس2000، من قبل وزارة المالية لممارسة جميع عمليات التأمين. وهي شركة تابعة لمجموعة التأمين وإعادة التأمين الدولية "سلامة-الشركة العربية الإسلامية للتأمين".[2]

5-الشركة العامة للتأمينات المتوسطية GAM: تأسست في 10سبتمبر2002، لممارسة عمليات التأمين ضد الأضرار.[3]

6-شركة اليونس للتأمينات ALLIANCE: هي شركة مساهمة تأسست في 20جويلية عام 2005 في إطار القانون 95-07 بدأ نشاطها سنة 2006 بعد حصولها على الترخيص قدر رأسمالها سنة 2011 ب 2.2 مليار دج.[4]

7-شركة كرديف الجزائر CARDIF EL_DJAZAIR: تأسست في11اكتوبر2006، وهي شركة فرنسية خاصة متخصصة في التأمين على الأشخاص وهي فرع من فروع بنك Bnp Paris Bank.[5]

8-كرامة للتأمينات CAARAMA: تأسست في 09 مارس2011، من طرف الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين بموجب القانون رقم 04/06، والذي ينص على فصل أنشطة التأمين على الحياة وعن أنشطة التأمين عن الأضرار.[6]

---

[1] www.trust-assurances.dz
[2] www.salama-assurances.dz
[3] www.gamassurances.dz
[4] www.allianceassurances.dz
[5] www.cardifeldjazair.dz
[6] www.caarama.dz

9-تأمين لايف الجزائر TALA: أنشئت في 17افريل2011، تهتم بالتأمين على الحياة.[1]

10-أمانة للتأميناتAMANA: نشأت في 10مارس2011، بعد قانون الفصل بين التأمين عن الأشخاص والتأمين عن الأضرار تهتم بالتأمين عن الأشخاص.[2]

11-مصير للحياة MACIR VIE: تأسست في11اوت2011، وهي شركة تأمين خاصة تهتم بالتأمين على الحياة.[3]

12-اكسا لتأمينات الجزائر AXA: تأسست الشركة بفرعين:[4]

- AXA للتأمينات على الحياة في 02نوفمبر 2011
- AXA للتأمينات على الأضرار في 03نوفمبر 2011

13-التأمين التعاضدي MUTUALISTE: هو شركة تابعة لـ CNMA تأسست في 05جانفي2012، متخصصة في التأمين على الأشخاص.[5]

14-الجزائرية للحياة: تأسست في 22فيفري2015، مختصة في التأمين على الحياة.[6]

المطلب الرابع: هيئات الرقابة لسوق التأمين في الجزائر

إن قطاع التأمين في هذا العالم يخضع للصرامة وذلك من أجل تطويره والجزائر من الدول التي تسعى لذلك ولهذا فرضت هيئات متخصصة وهي:

1-مديرية التأمينات: وهي سلطة مراقبة تابعة لوزارة المالية، عن طريقها يمكن معرفة ما يجري داخل هذا القطاع، هي تقوم بإعداد النصوص ذات الطابع التشريعي والتنظيمي التي لها علاقة بالتأمين وإعادة التأمين وتطبيقها، وكذا فحص الشروط العامة والخاصة لعقود التأمين.[7]

---

[1] *www.tala.dz*
[2] *www.amana.dz*
[3] *www.macirvie.com*
[4] *www.axa.dz*
[5] *www.lemutualiste.dz*
[6] *www.aglic.dz*

[7] برغوتي وليد. مرجع سابق، ص90.

2-المجلس الوطني للتأمينات CNA: تم إنشاؤه في 25جانفي1995، بموجب الأمر 07/95 ،ويسعى إلى تطوير نشاط التأمين وتنظيمه ليصبح ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني وهو يتكون من أربع لجان يترأسها وزير المالية وهي:[1]

- لجنة الإعتماد التي تمنح الإعتماد لشركات التأمين والسماسرة
- اللجنة القانونية أو التشريعية
- لجنة التسعيرة وحماية حقوق المؤمن لهم
- لجنة تنظيم وتطوير سوق التأمين
- وأهم صلاحيات هذا المجلس تتمثل في:
- إمكانية تقديم إقتراحات لوزير المالية حول كل ما يساهم في وضع الإجرائيات الكفيلة بترشيد نشاط التأمين وترقيته
- تقديم إقتراحاته طبقا للتشريع المعمول به فيما يخص كل الإجراءات المتعلقة بالقواعد التقنية والمادية الرامية الى تحسين الظروف العامة لعمل شركات التأمين وإعادة التأمين وظروف الوسطاء
- وضع الشروط العامة لعقود التأمين والتعريفات
- تنظيم الوقاية من الأخطار

ويعين أعضاء المجلس الوطني للتأمينات لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.[2]

3-الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمينUAAR : أنشئ في 22فيفري1994، وله صفة الجمعية المهنية ويختلف عنCNA كونه يهتم بمشاكل المؤمنين، حيث لا تشتمل عضويته إلا على شركات التأمين، أما المجلس الوطني للتأمين فيهتم بمشاكل السوق بصفة عامة، ونجد في الإتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين ممثلين عن وزارة المالية ووزارات أخرى،

[1] بالي مصعب، التأمين كأداة لإدارة الاخطار، دراسة حالة*CAAT*مذكرة ماجيستير، جامعة المسيلة، 2011-2012، ص6.

[2] شرفة جمال، تسويق الخدمات، دراسة ميدانية في السوق الجزائرية للتأمينات، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص ص 186-187.

فهذا الإتحاد هو على شكل جمعية لها هيئة دائمة متمثلة في: المدير التنفيذي، وجمعية عامة، ورئيس ومجلس يمثل كل من شركات التأمين العمومية والخاصة.

ومن أهم مصالح الإتحاد ما يلي:[1]

- ترقية نوعية الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين وإعادة التأمين
- تحسين مستوى أداء التأهيل والتكوين
- ترقية ممارسة المهنة بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات المعنية
- الحفاظ على أدبيات ممارسة المهنة

4-لجنة الاشراف على التأمينات CSA: أستحدثت هذه اللجنة بموجب المادة 27 من القانون 04/06، المتمم والمعدل للمادة 209 من الأمر 07/95، وهي تمثل سلطة الرقابة بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات لدى الوزارة المالية، بحيث ان مراقبة الدولة لنشاط التأمين وإعادة التأمين ينفذ من طرف هذه اللجنة والتي تهدف إلى:

- حماية مصالح المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين والسهر على ضمان قانونية عمليات التأمين وكذا قدرة مؤسسات التأمين على الوفاء
- تحسين وتطوير السوق الوطني للتأمين ودمجه مع الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية

وتتشكل هذه اللجنة من خمسة أعضاء وهم: [2]

- ✓ ممثل عن وزير المالية
- ✓ خبير في التأمينات يقترحه وزير المكلف بالمالية
- ✓ الرئيس يعين من طرف وزير المالية

---

[1] حسين حساني، مرجع سابق، ص100.

[2] بوعزوز جهاد، تسويق خدمات التامين في الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة للقطاع، دراسة حالة *CAAT* مذكرة ماجستير، جامعة «بن يوسف بن خدة"– الجزائر،2008-2009، ص 102.

المبحث الثالث: مكانة السوق التأميني الجزائري عالميا وإفريقيا وعربيا

لمعرفة وضع سوق التأمين الجزائري لا بد من معرفة موقعه بين باقي أسواق التأمين، ومن خلال هذا المبحث سنحاول القيام بمقارنة سوق التأمين الجزائري بالسوق العالمي والإفريقي والعربي وذلك من خلال إستعمال مؤشر الاختراق.

المطلب الاول: مكانة سوق التأمين الجزائري عالميا

لمعرفة مكانة سوق التأمين الجزائري العالم هناك عدة مؤشرات تقاس بها هذه الدراسة ويعتبر مؤشر الإختراق (النفاذية)* ومعدل كثافة التأمين** من أهم المؤشرات وقبل تحليل وضعية سوق التأمين الجزائري ومعرفة مكانته عالميا سوف نقوم بدراسة تطور رقم أعمال قطاع التأمين وكذا تطور النفاذية وذلك وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(01): تطور معدل نفاذية ورقم أعمال قطاع التأمين في الجزائر من 2006-2015

الوحدة: مليون دج

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رقم الأعمال	46474	53789	67884	77339	81303	86675	99630	113996	12505	127900
معدل الإختراق	0.5%	0.5%	0.6%	0.6%	0.8%	0.7%	0.67%	0.8%	0.7 %	0.68%
الترتيب العالمي	86	88	86	86	83	84	85	81	82	81

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقارير وزارة المالية: تقارير نشاط التأمين في الجزائر من (2006-2015) ومجلة sigma من (2006-2015).

*معدل اختراق (النفاذية) التأمين: ويقصد به مساهمة قطاع التأمين في الإقتصاد حيث يحسب وفقا للعلاقة التالية: معدل النفاذية= إجمالي الأقساط/الناتج المحلي الإجمالي (PIB).

**معدل كثافة التأمين: ويقصد به نصيب الفرد من التأمين أو بمعنى آخر يقصد بكثافة التأمين إنفاق الفرد على التأمين حيث أن كثافة التأمين = إجمالي إنتاج التأمين/ إجمالي عدد السكان.

من خلال الجدول(01) يتضح لنا أن معدل النفاذية (الاختراق) في الجزائر بقي ضعيفا ومتذبذبا، وما زالت الجزائر تحتل المراتب الأخيرة في الترتيب العالمي، في حين تبقى إيسلندا وتايوان وهونج كونج تحتل المراتب الأولى حسب مجلة sigma2015، حيث وصل معدل الإختراق في إيسلندا سنة 2015 إلى ،2024%، وتايوان إلى ،1897 ،%وهونغ كونغ إلى 14%،76، بينما الجزائر لم تحقق سوى 0.82%، محتلة بذلك المرتبة الواحد وثمانون عالميا وهذا المعدل ضعيف جدا ولا يرقى لمستوى المقارنة مع الدول العالمية مما يدعوا إلى ضرورة البحث عن أسباب هذا الضعف وعدم القدرة على النهوض بهذا القطاع رغم أنه قد حقق رقم أعمال يتميز بالزيادة المستمرة طوال الفترة من 2006-2015، مما يعني أن مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام PIB في تزايد مستمر وهذا ما يدعوا أيضا الى ضرورة مواصلة تطوير هذا الناتج بنسبة أكبر.

الجدول رقم(02): تطور معدل كثافة التأمين في الجزائر من 2006-2015

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
كثافة التأمين دولار/الفرد	18.7	21	30	22.9	32.8	33	34.3	39	40	31.8
الترتيب العالمي	81	82	80	82	81	80	81	81	80	82

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أعداد مجلة sigma من (2006-2015).

أما من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول رقم(02) فيتبين لنا أن كثافة التأمين في الجزائر في تزايد نوعا ما ومتذبذب أحيانا، فبعد أن كانت مساهمة الفرد في التأمين 18.7 دولار سنة 2006، وصل إلى 31.7 دولار سنة 2015، ويرجع هدا التزايد إلى إتساع حظيرة السيارات والمركبات، مما أدى إلى زيادة الإنتاج التأميني خاصة في ما يخص فرع التأمينات على السيارات (الذي يعتبر إلزامي)، لكن هذا التطور في معدل انفاق الفرد على التأمين لا يزال ضعيفا مقارنة بالمعدل العالمي الذي وصل إلى 621.2 دولار سنة 2015 (sigma 2015)، ورغم كل هذا ما تزال تحتل الجزائر مراتب متأخرة عالميا (المرتبة 82 سنة 2015).

إن معدل كثافة التأمين يعكس مدى انتشار ثقافة التأمين لدى أفراد المتجمع، وكما لاحظنا سابقا فإن هذا المعدل في الجزائر لا يزال ضعيفا مقارنة بالمعدلات العالمية فهذا يعني أن ثقافة التأمين لدى الفرد الجزائري ضعيفة وتعتبر عائقا أمام تطور قطاع التأمين.

المطلب الثاني: مكانة سوق التأمين إفريقيا

بما أن الجزائر تنتمي إلى إفريقيا ارتأينا دراسة مكانة السوق الجزائري بين الدول الإفريقية من خلال تحليلنا للجدولين التاليين:

الجدول رقم (03): ترتيب بلدان إفريقيا حسب معدل الإختراق من 2006 إلى 2010

السنوات / البلدان	2006		2007		2008		2009		2010	
	معدل الإختراق%	الرتبة	معدل الإختراق%	الرتبة	معدل الإختراق%	الرتبة	معدل الإختراق%	الرتبة	معدل الإختراق%	الرتبة
جنوب إفريقيا	%16	1	%15،3	1	%5،3	1	%12،9	1	%14،8	1
ناميبيا	%8	2	%8،1	2	–	–	%7،1	2	%7،3	2
المغرب	%2،9	3	%3،4	3	%2،9	3	%2،8	4	%2،8	4
كينيا	%2،5	4	%2،5	4	%2،5	4	%2،6	5	%2،8	3
تونس	%2	5	%2	6	%2	5	%1،9	6	%1،7	5
أنغولا	%1،9	6	%1،4	7	%1.4	–	%0،9	7	–	–
مصر	%0،8	7	%0،9	8	%0.9	6	%0،8	8	%0،7	7
نيجيريا	%0،6	8	–	–	–	8	%0،5	10	%0،5	8
الجزائر	%0،5	9	%0،5	9	%0.5	7	%0،6	9	%0،8	6
موريطانيا	–	–	–	–	%4،9	2	%5،2	3	–	–
بوستوانا	–	–	%3،4	3	–	–	–	–	–	–

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة بأعداد مجلة Sigma (2006-2010)

الجدول رقم(04): ترتيب بلدان إفريقيا حسب معدل الإختراق من 2011 إلى 2015

السنوات / البلدان	2011		2012		2013		2014		2015	
	معدل الإختراق%	الرتبة	معدل الإختراق%	الرتبة	معدل الإختراق%	الرتبة	معدل الإختراق%	الرتبة	معدل الإختراق%	الرتبة
جنوب إفريقيا	%12،9	1	%14،6	1	%15،4	1	%14	1	%14،69	1
ناميبيا	%8	2	%3	2	%7،7	2	%7،2	2	%6،98	2
موريطانيا	%5،2	3	%5،94	3	%5،8	3	%6	3	%6،43	3
كينيا	%3،2	4	%3،05	4	%3،4	4	%2،9	5	%2،98	5
المغرب	%2،9	5	%2،92	5	%3	5	%3،2	4	%3،05	4
تونس	%1،8	6	%1،08	6	%1،8	6	%1،8	6	%1،91	6
أنغولا	%11	7	%0،99	7	%0،8	7	%0،8	7	%0،81	8
مصر	%0،7	8	%0،73	8	%0،7	9	%0،7	9	%0،68	9
الجزائر	%0،7	9	%0،67	10	%0،8	8	%0،7	8	%0،82	7
نيجيريا	–	–	%0،68	9	%0،6	10	%0،3	10	%0،29	10

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة بمجلة (Sigma (2011-2015.

من خلال الجدولين (03) و(04) نجد أن جنوب إفريقيا تحتل المرتبة الأولى إفريقيا خلال كل السنوات من 2006 إلى 2015، حيث وصل معدل الاختراق لجنوب إفريقيا سنة 2015 إلى 14.69%، فهي مصنفة ضمن الدول المتقدمة، وبالتالي فإن قطاع التأمين بها متطور، أما المغرب فقد وصل معدل الإختراق بها سنة 2015 إلى 3.05%، محتلة بذلك المتربة الرابعة تليها كينيا بمعدل إختراق وصل إلى 2.98%، أما الجزائر فنلاحظ أن معدل الإختراق بقي ضعيفا طوال الفترة من 2006 إلى 2015، حيث وصل معدل الإختراق بالجزائر سنة 2015 إلى 0.82%، محتلة بذلك المرتبة السابعة، ورغم تحسن هذا المعدل إلا أنه يعتبر تحسن طفيف جدا، كما تبين لنا من خلال معطيات الجدولين أن قارة إفريقيا من أضعف القارات وأقلها تطورا في مجال التأمين، إذا ما قارناها بالدول الأوروبية وأمريكا.

المطلب الثالث: مكانة سوق التأمين الجزائري عربيا

لمعرفة مكانة سوق التأمين الجزائري بين الدول العربية نقوم بتحليل ترتيب هذه الدول حسب مؤشر معدل الإختراق وذلك وفق الجدولين الآتيين:

الجدول(05): ترتيب البلدان العربية حسب معدل الإختراق من سنة 2006 إلى 2010

السنوات / البلدان	2006		2007		2008		2009		2010	
	المعدل%	الرتبة	المعدل%	الرتبة	المعدل%	الرتبة	المعدل%	الرتبة	المعدل%	الرتبة
لبنان	%3	1	%3،4	1	%3،4	1	%3،1	1	%2،8	3
المغرب	%2،9	2	%3،4	2	%2،9	2	%2،8	2	%2،8	1
الأردن	%2،4	3	%2،6	3	%2،3	3	%2،3	4	%2،1	4
تونس	%2	4	%2	4	%2	6	%1،9	6	%1،7	6
الإمارات	%1،7	5	%1،9	5	%2	4	%2،5	3	%2،1	5
قطر	%1،1	6	%0،9	6	–	-	%0،8	10	%0،8	9
عمان	%1	7	%1،1	7	%1،7	7	%1،3	7	%1،3	7
مصر	%0،8	8	%0،9	8	%0،9	8	%0،8	9	%0،7	11
الكويت	%0،7	9	%0،6	9	%0،6	11	%0،5	12	%0،5	12
الجزائر	%0،5	10	%0،5	11	%0،6	10	%0،6	11	%0،8	10
السعودية	%0،5	11	%0،6	10	%0،6	9	%1	8	%1،1	8
البحرين	–	–	–	–	%2	5	%2،3	5	%2،8	2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة بمجلة (2006-2010) Sigma.

الجدول(06): ترتيب البلدان العربية حسب معدل الإختراق من سنة 2011 إلى 2015

السنوات / البلدان	2011		2012		2013		2014		2015	
	المعدل%	الرتبة	المعدل%	الرتبة	المعدل%	الرتبة	المعدل%	الرتبة	المعدل%	الرتبة
لبنان	%2،9	1	%2،85	2	%3،2	1	%3،3	1	%3،42	1
المغرب	%2،9	2	%2،95	1	%3	2	%3،2	2	%3،05	2
الأردن	%2،2	4	%2،13	3	%2	4	%2،1	4	%2،13	5
تونس	%1،8	6	%1،80	6	%1،8	6	%1،8	5	%1،9	6
الإمارات	%1،8	5	%1،98	4	%2	5	%2،2	3	%2،35	4
قطر	%0،5	12	%0،63	11	%0،7	10	%1	8	%1،54	8
عمان	%1،1	7	%1،01	7	%1،1	7	%1،3	6	%1،57	7
مصر	%0،7	9	%0،73	8	%0،7	11	%0،7	10	%0،68	12
الكويت	%0،5	11	%0،5	12	%0،5	12	%0،6	11	%0،90	10
الجزائر	%0،7	10	%0،67	10	%0،8	9	%0،7	9	%0،82	11
السعودية	%0،9	8	%0،75	9	%0،9	8	%1،1	7	%1،51	9
البحرين	%2،4	3	%7،97	5	%2،1	3	–	–	%2،45	3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة بمجلة (Sigma (2011-2016.

من خلال تحليلنا لمعطيات الجدولين (05) و(06) نجد أن لبنان والمغرب تحتلان المراتب الأولى عربيا وفق معدل الإختراق، تليها الأردن وتونس والبحرين، حيث وصل معدل الإختراق في لبنان سنة 2015 إلى 3.42%، محتلة بذلك المرتبة الأولى عربيا تليها المغرب بمعدل اختراق وصل إلى 3.05% خلال نفس السنة، رغم أنه على العموم تبقى معدلات الإختراق ضعيفة مقارنة بالمعدلات العالمية إلا أنها تسجل تحسن طفيفي وضعيف ومتذبذب، أما الجزائر فقد إحتلت المراتب الأخيرة عربيا إذ حققت معدل إختراق وصل إلى 0.82% سنة 2015 محتلة بذلك المرتبة الحادية عشر، وهذا ما يدل على ضعف قطاع التأمين في الجزائر وعدم قدرته على المنافسة وتحسين الصناعة التأمينية.

المبحث الرابع: تشخيص قطاع التأمين في الجزائر في الفترة من 2006 إلى 2015

يرتبط العرض في أسواق التأمين بعدد الشركات المقدمة لهذه الخدمة وبمدى قدرتها على تلبية حاجات العملاء، وتنوع منتجات سوق التأمين الجزائري سواء في تأمين الأخطار أو تأمينات الأشخاص، وهذا ما يدعو إلى البحث في معوقات وآفاق قطاع التأمين في الجزائر.

المطلب الأول: تحليل إنتاج سوق التأمين في الجزائر

إن سوق التأمين في الجزائر ينشط فيه مجموع من الشركات التي تقوم بتأمين مجموعة من الفروع ولذلك وجب علينا القيام بتحليل الإنتاج حسب الفروع والشركات.

أ- الإنتاج حسب الشركات:

الجدول(07): الإنتاج حسب الشركات خلال الفترة 2006-2010

الوحدة: مليون دج

السنوات / الشركات	2006		التغير	2007		التغير	2008		التغير	2009		التغير	2010		التغير
	المبلغ	النسبة %		المبلغ	النسبة %		المبلغ	النسبة %		المبلغ	النسبة %		المبلغ	النسبة %	
SAA	13422	29	7	14719	27	10	16408	24	11	18677	24	14	20353	25	9
CAAR	7573	16	21	8157	15	8	11068	16	20	13260	17	20	13043	16	2-
CAAT	8068	17	9	10588	20	31	12688	19	36	13345	17	5	14312	18	7
TRUST	1009	2	33-	1433	3	42	1340	2	6-	1461	2	9	1827	3	25
CIAR	2830	6	26	3345	6	18	4628	7	38	6075	8	31	5986	7	2-
2A	1852	4	0	2118	4	14	2121	3	0	2622	3	24	3033	4	16
MAATEC	29	0	7	32	0	10	36	0	13	40	0	11	56	0	40
CNMA	2823	6	6-	3141	6	11	3959	6	26	4975	6	26	5741	7	16
CASH	6174	13	44	6563	12	6	10172	15	55	8898	12	13-	733	9	18-
SALAMA	1055	2	62	1422	3	35	1916	3	35	2490	3	30	2659	3	7
GAM	1337	3	-	1322	2	1-	1645	2	24	2108	3	28	2861	4	36
ALIANCE	302	1	-	932	2	209	1676	2	80	2852	4	70	3387	4	19
CARDIF Aldjazair	-	-	-	17	0	-	227	0	1235	536	1	136	715	0	34
المجموع	**46474**	**100**		**53789**	**100**	**16**	**67884**	**100**	**26**	**77339**	**100**	**14**	**81303**	**100**	**5**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

Ministère de finance: rapport d'activité des assurances en Algérie، des années: 2006-2010.

الجدول (08): الإنتاج حسب الشركات خلال الفترة 2011-2015

الوحدة: مليون دج

السنوات / الشركات	2011		التغير	2012		التغير	2013		التغير	2014		التغير	2015		التغير
	المبلغ	النسبة %		المبلغ	النسبة %		المبلغ	النسبة %		المبلغ	النسبة %		المبلغ	النسبة %	
SAA	21147	25	4	23163	24	10	25759	23	11	26586	21	3	27413	21	3
CAAR	13740	16	5	14097	14	3	15198	13	8	16088	13	6	16638	13	3
CAAT	14637	17	2	15502	16	6	18114	16	17	20192	16	11	21160	17	5
TRUST	1868	2	2	2314	2	24	2725	2	18	2613	2	24	2152	2	18
CIAR	6113	7	12	6680	7	9	7585	7	14	8859	7	17	9079	7	2
2A	3203	4	6	3595	4	12	4057	4	13	3943	3	12	4707	4	5
CASH	7900	9	8	8376	9	6	9720	9	16	2002	10	23	9946	8	-17
SALAMA	2797	3	5	3277	4	17	4015	4	23	4491	4	7	4707	4	5
ALLIANCE	3903	5	15	3715	4	-5	4150	4	12	4427	4	17	4432	3	0
MAG	2849	3	0	3373	4	18	3303	3	-2	3506	3	-3	3209	3	-9
AATEC0M	81	0	45	157	0	94	397	0	153	512	0	106	553	0	8
CNMA	6732	8	17	8085	9	20	9593	8	19	1126	9	29	12452	10	11
AXA-Dommage	2	0	-	382	0	217	1211	1	217	2491	2	17	2496	2	0
Carif Algjazair	901	1	26	1073	1	19	1208	1	13	1374	1	-2	**1374**	**1**	14
SAPS	241	0	-	1070	1	344	1199	1	12	1272	1	17	**1479**	**1**	16
TALA	561	0	-	1169	1	108	1327	1	13	1556	1	6	**2131**	**2**	37
CAARAMA	-	-	-	1799	2	-	1929	2	7	1272	1	-20	1479	1	16
AXA-VIE	-	-	-	251	0	-	769	0	206	1165	1	14	1290	1	11
MACIR-VIE	-	-	-	977	1	-	1131	1	16	1109	1	52	1358	1	22
Le Mutualiste	-	-	-	578	0	-	606	0	5	512	0	-16	467	0	-9
المجموع	86675	100	7	99630	100	15	113996	100	14	125505	100	10	127900	8	2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

Ministère de finance: rapport d'activité des assurances en Algérie، des années: 2011-2015.

من خلال تحليلنا لمعطيات الجدولين(6) و(7) نستخرج النتائج التالية:

أولا: الشركات العمومية

1-**شركة**SAA : ظلت تحتل الصدارة في المساهمة في الحصة السوقية من 2006 برقم أعمال 13422مليون دج بنسبة مساهمة 29 %، ليصل رقم أعمالها المحقق سنة 2015 إلى 27413 مليون دج، بنسبة مساهمة 21%، وهذا التحسن والتطور راجع إلى ثقة المؤمنين في الشركات العمومية وخاصة شركة SAA التي تعتبر من أقدم شركات التامين.

2-شركةCAAR: حققت رقم أعمال يقدر ب: 7573 مليون دج سنة 2006، ليستمر تطور رقم أعمالها إلى 13043 مليون دج بنسبة مساهمة 16% سنة 2015، محتلة بذلك المرتبة الثالثة من ناحية الحصة السوقية وبذلك عززت قاعدتها المالية.

3-شركةCAAT: حققت هذه الشركة تطورا مستمرا في رقم أعمالها حيث حققت سنة 2006 رقم أعمال 8068 مليون دج بنسبة مساهمة 17%، ليصل إلى 21160مليون دج سنة 2015 بنسبة مساهمة 17%، محتلة بذلك المرتبة الثانية في المساهمة في الحصة السوقية لقطاع التأمين، ويغلب على محفظة هذه الشركة التغطية على الأخطار المنزلية والخواص والمهنيين والتجار والحرفيين والمؤسسات الصغيرة وكذا التأمين على السيارات والأخطار الصناعية والفلاحية.

4-شركة CASH: استطاعت الظهور بسرعة على مستوى سوق التامين الجزائري حيث ارتفع رقم أعمالها من 6174 مليون دج الى 2006 بنسبة مساهمة 13%، الى 9946 مليون دج بنسبة مساهمة 8% سنة 2015

ثانيا: التعاضديات

1-شركةCNMA: **وقد** حققت تطورا في رقم أعمالها وصل سنة 2015 إلى 12452 مليون دج بنسبة مساهمة 10%.

2-**شركة** MAATEC :وقد حققت رقم أعمال ضعيف مقارنة بالشركات العمومية وصل رقم أعمالها سنة 2015 الى 553 مليون دج بنسبة مساهمة ضعيفة جدا لم تصل إلى1%.

ثالثا: الشركات الخاصة

1-شركة SALAMA: وقد حققت رقم أعمال بلغ 4707 مليون دج بنسبة مساهمة 4% سنة 2015

2-شركة CARDIF: وهي حديثة النشأة بدأت نشاطها كشركة متخصصة في تأمينات الاشخاص بالجزائر سنة 2007 وعلى الرغم من حداثة نشأتها فقد تطور رقم أعمالها ليصل إلى 1374 دج بنسبة مساهمة 1% سنة 2015

3-شركة TRUST: وهي تعتبر أول الشركات الخاصة الناشطة في سوق التأمين الجزائري وما يلاحظ من خلال معطيات الجدولين فإن رقم أعمالها قد شهد عدة تذبذبات أثر على نصيبها ومساهمتها في السوق خاصة من سنة 2013 حيث كان رقم أعمالها 2725 مليون دج، إلى سنة 2015 انخفض رقم أعمالها إلى 2152 مليون دج، وهذا ما يبرر وجود فجوة كبيرة في هذه الشركة مقارنة بتجربتها في قطاع التأمين.

4-شركةGAM: منذ تاريخ إنشائها إلى غاية 2015 وصل إنتاجها إلى 3209 مليون دج بنسبة مساهمة 3%، وهذه المساهمة الضعيفة توحي إلى ضعف استراتيجياتها التنافسية للتحدي خاصة أمام ظهور شركات أجنبية في سوق التأمينية.

5-شركة2A: عرف رقم أعمالها تطورا حيث ارتفع من 1852مليون دج سنة 2006 إلى 4707 مليون دج بنسبة مساهمة 4% سنة 2015، وربما ترجع هذه النسبة المنخفضة إلى عدم شهرتها لدى الجمهور.

6-شركةALLIANCE: رغم أنها بدأت نشاطها حديثا سنة 2005 غير أنها استطاعت تحقيق رقم أعمال بلغ 4432 مليون دج سنة 2015، بنسبة مساهمة بلغت 3%، وتعتبر هذه الشركة والتي حققت نجاحا هاما من الشركات التي تحدت المناخ المعقد الذي يميز قطاع الأعمال في الإقتصاد الوطني.

7-شركةCIAR: **تحتل** المرتبة الأولى ضمن الشركات الخاصة بحصة بلغت7 %سنة 2015 وبرقم أعمال بلغ 9079 دج.

8-شركة AXA Dommage: بدأت برقم أعمال ضعيف يقدر ب 2مليون دينار جزائري ليرتفع إلى 2496مليون دج بنسبة مساهمة 2%، وذلك باستقطابها لشريحة واسعة من الزبائن.

9-شركةAXA Vie: تأسست كفرع برقم أعمال 251 مليون دينار جزائري ليصل إلى 1290مليون دج بنسبة مساهمة 1% سنة 2015

10-شركةSAPS: حققت رقم أعمال وصل إلى 1479مليون دج بنسبة مساهمة 1%من الحصة السوقية لهذا القطاع.

11-شركةTALA: ارتفع رقم أعمالها إلى 2131مليون دج سنة 2015 بنسبة 2% من مساهمتها في إنتاج سوق التامين.

12-شركةCAARAMA: تأسست برقم أعمال 1799مليون دج، غير أنه انخفض إلى 1479مليون دج بنسبة مساهمة 1% سنة 2015، وهذا راجع لنقص خبرتها التأمينية.

13-شركةMACIR_Vie : بدأت برقم أعمال يبلغ 977 مليون دينار جزائري، ليرتفع إلى 1358 مليون دج سنة 2015 بنسبة مساهمة 1%.

14-LA MUTUALISTE: تأسست برقم أعمال 578 مليون دج وحقق رقم أعمالها تذبذبا بسبب شدة المنافسة وعدم قدرتها على المواجهة حيث انخفض رقم أعمالها الى 467 مليون دج

15-شركة AGLIC: والتي نشأت في 2015 برقم أعمال قدره 1مليون دج.

وما يمكن استنتاجه من ملاحظات في هذه الدراسة هو سيطرة الشركات العمومية حيث لم تزل حصتها السوقية سنة 2016 تصل الى 60% وبقيت SAA تحتل الصدارة طوال السنوات محل الدراسة من 2006 إلى 2015 ثم تليها CAAR وCAAT أما الشركات الخاصة فلم تزد مساهمتها عن 26% سنة 2015.

في حين يبقي إنتاج التعاونيات ضعيف.

من خلال تحليل انتاج شركات التأمين خلال الفترة 2006-2015 نجد أن الشركات العمومية SAA ,CAAR,CAAT تسيطر على اكبر حصة من إنتاج السوق التأمين تتجاوز 50%، وذلك رغم الاصلاحات التي شهدها القطاع وانفتاحه أمام الشركات الخاصة.

ب-الإنتاج حسب الفروع:

الجدول (09): الإنتاج حسب الفروع من 2006-2010

الوحدة: مليون دج

السنوات / الفروع	2006		2007		2008		2009		2010	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
تأمين السيارات	21064	46	24525	46	29530	44	355433	46	40329	50
التأمين على الأضرار	17357	38	19455	36	25946	38	28868	37	26708	33
تأمين النقل	4317	9	5158	10	5752	8	6109	8	6045	7
التأمين الفلاحي	574	1	517	0	716	1	762	1	1047	1
تأمين الأشخاص	2931	6	3542	7	5394	8	5789	8	7533	9
تأمين القروض	231	0	592	1	546	1	378	0	47	0
المجموع	**46474**	**100**	**53789**	**100**	**67884**	**100**	**77339**	**100**	**81709**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على:

Ministère de finance: rapport d'activité des assurances en Algérie، des années: 2006-2010.

الجدول(10): الإنتاج حسب الفروع من 2011-2015

الوحدة: مليون دج

السنوات / الفروع	2011		2012		2013		2014		2015	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
تأمين السيارات	43958	51	53118	53	61073	54	65360	52	66841	52
التأمين على الأضرار	29215	34	32559	33	37030	32	42850	34	42723	33
تأمين النقل	5679	6	5262	5	5749	5	6406	5	5652	4
التأمين الفلاحي	1047	1	1398	2	1758	2	2052	2	2591	2
تأمين الأشخاص	6761	8	7290	7	8381	7	8834	7	10089	9
تأمين القروض	14	0	3	0	4	0	3	0	3	0
المجموع	**86674**	**100**	**99630**	**100**	**113995**	**100**	**125505**	**100**	**127899**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على:

Ministère de finance: rapport d'activité des assurances en Algérie، des années: 2011-2015.

من خلال تحليلنا للجدولين (09) و(10) نستخرج الملاحظات التالية:

- **فرع السيارات:** عرف هذا الفرع زيادة مستمرة من 2006 حيث بلغ رقم أعماله 21064 مليون دج، إلى غاية 2015 وصل رقم أعماله إلى 66841 مليون دج، ويمكن تفسير هذه الزيادة المستمرة بارتفاع حظيرة السيارات مع الأخذ يعين الإعتبار إجبارية التأمينات في هذا الفرع وكذا انتشار الوعي التأميني نوعا ما لدى الأشخاص في تأمين مركباتهم.

- **فرع التأمينات على الأضرار:** يحتل هذا الفرع المرتبة الثانية بعد فرع السيارات وشهد تطورا ملحوظا من سنة 2006 برقم أعمال 17357 مليون دج إلى 42723 مليون دج سنة 2015 بنسبة مساهمة قدرت ب: 33%، من الحصة السوقية لقطاع التأمين وهذا بفضل استفادة هذا النوع من التأمينات من عقود تأمين مختلفة على أخطار مختلفة وكذا التأمين على الحرائق.

- **فرع التأمين على النقل:** يعرف هذا الفرع تطورا ضعيفا ومتذبذبا حيث بلغ رقم أعماله سنة 2006 إلى 4317 مليون دج ووصل إلى 5652 مليون دج بنسبة مساهمة 4%.

- **فرع التأمين الفلاحي:** يعرف هذا الفرع تطورا ضعيفا جدا في رقم أعماله ومساهمته في إنتاج قطاع التأمين حيث سنة 2006 كان رقم أعماله 574مليون دج بنسبة مساهمة 2 % وهذا راجع إلى غياب الثقافة التأمينية لدى الفلاحين.

- **فرع التأمين على الاشخاص:** عرف تطورا مستمرا في رقم أعماله من 2931مليون دج بنسبة مساهمة 6%، إلى 10089 مليون دج بنسبة مساهمة 9%، وهذا التطور المستمر تزامن مع ظهور شركات التأمين على الاشخاص مثل: CARAMA،MASIR_Vie ، AXA_Vie. .... الخ.

- **فرع التأمين على القروض:** عرف هذا الفرع زيادة في رقم أعماله من 2006الى2009، بفضل انتعاش القروض الإستهلاكية، ولكن تراجعت هذه الزيادة من 2010 برقم أعمال 47 مليون دج إلى 3 مليون دج سنة 2015، ويرجع هذا التراجع الكبير إلى إلغاء هذا النوع من القروض.

من خلال تحليل انتاج قطاع التأمين حسب الفروع نجد الفرع المسيطر هو التأمين على السيارات (50%) وذلك راجع لإلزامية هذا الأخير وتوسع حظيرة السيارات.

المطلب الثاني: معوقات قطاع التأمين في الجزائر

إن قطاع التأمين مثله مثل أي قطاع يعاني من مجموعة من العوائق التي أدت الى ضعف هذا القطاع رغم الإصلاحات والمجهودات المبذولة وأهم هذه العوائق نذكر:

1- تأخر إجراءات التعويض وعدم تناسبه مع حجم الضرر وهذا ما يقف وراء عدم اقبال الجزائريين على التأمين.[1]

2- ضعف الإستثمارات الأجنبية: حيث يعرف قطاع التأمين نقصا في الإستثمارات الأجنبية بالرغم من مرور عدة سنوات على صدور قانون 07-95، الداعي إلى تحرير السوق وإتاحة الفرص للخواص ومن بين أهم العقبات التي تقف في وجه المستثمر نذكر:

- ✓ بيروقراطية الإجراءات حيث ان ملف انشاء مؤسسة تأمين معقد ويستلزم مدة طويلة
- ✓ تكاليف العقار الباهظة التي تشكل عائق سواء أمام المستثمر المحلي أو الأجنبي
- ✓ النظام المالي والبنكي الغير ملائم
- ✓ إنعدام التحفيزات المستقطبة للإستثمارات مثل التحفيزات الجبائية

3- إستقرار الكثافة التأمينية مقارنة بباقي دول العالم وهذا راجع إلى غياب الثقافة التأمينية.[2]

4- ضعف وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين التي تدهورت نتيجة للتخفيضات المتتالية في قيمة الدينار وعليه فقد أصبح الفرد الجزائري يكرس دخله لاقتناء حاجياته الضرورية ناهيك عن ارتفاع نسبة البطالة التي مازلت في حدود 13%.

5- عدم توفر منشآت كبرى _عدا المنشآت البترولية_ من الموانئ [1] ومطارات كبيرة وكثيرة إضافة إلى عدم أهلية عدد كبير من الممتلكات للتأمين والتي لا تستوفي الشروط والإحتياطات اللازمة.

---

[1] بيشاري كريم، مداخلة بعنوان "محاولة تحديد العوامل التي تقف وراء عدم اقبال الفرد الجزائري على التأمين التجاري" الملتقى الدولي السابع حول " الصناعة التأمينية، الواقع العالمي وافاق التطوير " جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي03-04 ديسمبر 2012، ص15.

[2] بلقوم فريد، خليفة الحاج، مرجع سابق، ص11-12.

6- من بين أهم المعوقات هو العامل الديني حيث أن نظام التأمين في شكله التجاري الحالي يتعارض مع نصوص الشريعة الإسلامية على اعتبار أن التأمين نظام تعاوني وليس تجاري ربحي إضافة الى طريقة استثمار الأموال المجمعة التي يرى فقهاء الدين أنها تضفي عليه طابع الحرام بسبب الطريقة الربوية التي تستثمر بها وباعتبار الجزائر بلد عربي مسلم فان الأفراد يتحاشون التأمين إلا في الفروع الإجبارية_تحاشيا للحرام_ حيث يعتبرون أن كل ما يصيب الفرد هو من إرادة الله تعالى، أي قضاء وقدر ولا ينبغي تحدي إرادة الله.

7- إن المرحلة التي مرت بها الجزائر والتي انتهجت خلالها الإقتصاد الإشتراكي _الإشتراكية_ جعل ثقافة الأفراد تعتمد على حماية الله تعالى والحماية التي كانت تلبيها الدولة في كل مجالات الحياة الإقتصادية، مما ولد لدى الأفراد ثقافة الإتكال على الدولة، وهوما يظهر جليا من خلال بقاء هيمنة التأمينات الاجبارية 75% بعد تحرير السوق، في حين تبقى حصة التأمينات الإختيارية ضعيفة.

8- عدم قدرة الشركات الخاصة على رفع التحدي بالصفة المطلوبة حيث سجل خروج شركة "الريان للتأمين" نتيجة للمصاعب المالية التي واجهتها، كما سجل سحب الإعتماد من فرع تأمين القروض من "العامة للتأمينات المتوسطية" " GAM"، ناهيك عن تسجيل أغلب المؤسسات لخسائر ونتائج سلبية ونشير أن حصتها السوقية مجتمعة لا تمثل سوى 18% من السوق.

9- نقص الإتصال بين المؤمن والمؤمن له نتيجة لنقص الإعلام والإشهار الذي يهدف إلى التعريف بالمنتجات والمشاريع المستقبلية لمؤسسات التأمين، فحسب استقصاء قام به CNA تبيين أن 63% لا يعرف إلا شيئا قليلا عن مؤسسات التأمين، في حين 50% لا علم لهم بوجود مؤسسات خاصة، و38% فقط يعلمون بوجود وسطاء التأمين وهذا حسب الفئة المستجوبة.

10- عدم وجود عدد كافي من المتخصصين في مجالات التأمين وخاصة في الجانب التسويقي.[1]

[1] بوعزوز جهاد، مرجع سابق، ص 33.

المطلب الثالث: سبل وآفاق قطاع التأمين في الجزائر

لقد شهد قطاع التأمين في الجزائر تحولات عميقة إنعكس دوره على الحياة الإقتصادية والإجتماعية، حيث قامت الدولة بمجهودات كبيرة لدفع كل العراقيل والمشاكل التي تواجه القطاع باعتباره قطاع حساس بإمكانه المساهمة في التنمية المحلية والإقتصادية للبلاد، ومازالت الجهود متواصلة لترقية هذا القطاع ورفع التحدي أمام كل المعوقات.

أولا: آفاق قطاع التأمين في الجزائر

من بين الآفاق التي تواجه سوق التأمين الجزائري مستقبلا نذكر[1]:

1- تزايد الطلب الفاعل على فرع التأمين على الأشخاص: كما سبق ذكره فإن سوق التأمين مسيطر شكل شبه كلي من طرف فرع التأمين على الخسائر واأاخطار الكبرى، ولا يشكل فرع التأمين على الأشخاص سوى نسبة لا تتجاوز 9% من مجموع حجم السوق، لكنه قد يعرف بعض التحسن نتيجة الإهتمام المتزايد به من طرف الزبائن بفضل انتعاش مداخيلهم وبحث البعض منهم عن منتجات تأمينية أخرى تلبي احتياجاتهم.

2- تزايد الأخطار المرتبطة بالمؤسسات (الأخطار الصناعية): من بين الآفاق المستقبلية لتطوير سوق التأمين في الجزائر تزايد الأخطار المرتبطة بنشاط المؤسسات الناتج عن ارتفاع عدد الوحدات الإقتصادية المستمر خاصة مع المخطط الاقتصادي 2011-2014، والذي سيرفع من عدد الزبائن ويتيح لمؤسسات التأمين رفع رقم أعمالها في فرع التأمين على الأخطار المرتبطة بنشاط المؤسسات في مختلف عمليات الإستغلال.

3- تطور التأمين التكافلي الإسلامي: على الرغم من نقص المؤسسات الناشطة في هذا الميدان إلا أن نشاط التأمين التكافلي بدأ يعرف تطورا معتبرا في السوق التأمينية التي تستجيب لمتطلبات الزبائن وتتوافق مع معايير الشرعية الإسلامية الأمر الذي يجعل هذا

[1] بلقوم فريد، خليفة الحاج، مرجع سابق، ص15-16.

البديل من التأمين يساهم في توسيع سوق التأمين بصفة عامة وتطوير رفع التأمين على الأشخاص على وجه الخصوص.

ثانيا: العوامل المساهمة في تطوير قطاع التأمين في الجزائر

ومن خلال كل ما سبق فإن سبل تقدم قطاع التأمين تكمن في إيجاد الحلول للمشاكل التي يواجهها هذا القطاع ومن بين الحلول نذكر: [1]

1- تطوير البيئة التشريعية والقانونية: تعتبر البيئة التشريعية والقانونية عنصرا هاما في تحفيز نشاط التأمين، وهذا ما يمكننا ملاحظته من خلال التحسن الذي شهده قطاع التامين بعد صدور الأمر 95-07 والقانون 06-04 المعتدل والمتمم، ولكي يتمكن قطاع التأمين الجزائري من مواكبة الأسواق العالمية للتأمين فإنه بحاجة إلى بيئة تشريعية تواكب التغيرات العالمية ولذلك يجب العمل على:

- ✓ استحداث وتحديث القوانين والأنظمة واللوائح
- ✓ تحقيق إطار قانوني مرن ومتماسك لمواكبة التغيير المستمر

2- تطوير جهاز الإشراف والرقابة: إن تحرير قطاع التأمين وفتحه أمام شركات التأمين الأجنبية يتطلب تطوير الجهاز الرقابي وذلك من أجل:

- ✓ تجاوز الدور التقليدي لها والمتمثل في التحقق من مدى التزام شركات التأمين بأحكام القوانين واللوائح التنظيمية، وقيامها بدراسة المشاكل التي تعيق تطور سوق التأمين وتقديمها اقتراحات وحلول وخطط استعجالية ملائمة.
- ✓ يجب تغيير وتعديل مضامين الإشراف والرقابة من رقابة تنفيذية تقوم على أساس الأسعار والشروط إلى رقابة فعالة تضمن قواعد الحيطة والسلامة لشركات التأمين
- ✓ العمل بطريقة شفافة لضمان كفاءة واستقرار سوق التأمين وتنميته

[1] حدباوي أسماء، مرجع سابق، ص 185-187.

3- تطوير السياسات التسويقية: حيث يعد التسويق أحد اهم الوظائف التي لا يمكن لأي مؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها الإستغناء عنه إذ أنه وفي ظل المنافسة لا يمكن دخول واقتحام أسواق جديدة دون الإستعانة بتقنياته التي لا تهتم بدراسة السوق من خلال التعرف على احتياجات الزبون أولا ثم ترجمتها من خلال:

- ✓ أن يكون وسيط التأمين او مسوق الخدمة التأمينية مؤهلا ومدربا عالميا.
- ✓ ضرورة استخدام الأساليب الحديثة في التسويق مثل: التسويق الإلكتروني للخدمات التأمينية محليا وإقليميا ودوليا.
- ✓ ضرورة تقوية وتطوير العلاقة بين شركات التأمين والبنوك باعتبار أن شبابيك البنوك أصبحت أهم قنوات توزيع الخدمات التأمينية في الدول المتقدمة.

خلاصة

نستخلص من هذا الفصل أن قطاع التأمين مر بالعديد من المراحل والتطورات سواء من ناحية القوانين المنظمة أو من حيث الإنتاج ورقم الأعمال الذي حققته الشركات الناشطة في هذا القطاع، ولكن رغم هذا التطور والزيادة في رقم الأعمال والإنتاج إلا أن سوق التأمين الجزائري مازال ضعيفا ولا يرقى إلى مستوى منافسة الأسواق العالمية، رغم الجهود المبذولة وهذا ما يدعو إلى ضرورة النهوض بهذا القطاع، وإيجاد الحلول لكل العراقيل التي تقف أمام تطوره ونموه.

خاتمة

خاتمة

لقد شهد سوق التأمين الجزائري تحولات عميقة نتيجة تحول الإقتصاد الجزائري إلى إقتصاد السوق، وتجلى دلك بصدور الأمر 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995، الذي بموجبه بدأت مرحلة تحرير سوق التأمين والإندماج في الإقتصاد العالمي، ومن ثم تبعه التعديل بالقانون 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006، وهو ما أبرز الدور الهام الذي يؤديه التأمين في الإقتصاديات الحديثة، ورغم هده الإصلاحات فإن قطاع التأمين في الجزائر لايزال يتسم بالضعف مقارنة بالدول المجاورة والعالمية، ومن خلال تحليلنا لسوق التأمين الجزائري لاحظنا أن هناك تطور مستمر في رقم أعمال الشركات الناشطة وإنتاج هذا القطاع، كما شهد السوق دخول مجموعة من شركات التأمين الخاصة سواء المحلية أو الأجنبية وذلك بعد تحرير السوق، ورغم هذا مازال يتميز سوق التأمين الجزائري باحتكار وسيطرة الشركات العمومية.

ومن خلال كل ما سبق في دراستنا يمكن إختبار فرضياتنا السابقة كالتالي:

- **الفرضية الأولى:** "يعتبر التأمين وسيلة فعالة في الحد من المخاطر وأثارها على الفرد والمجتمع من جهة، كما يعتبر مصدر تمويل للاقتصاد من جهة أخرى"، من خلال ما تطرقنا له في الفصل الأول تبين لنا أن قطاع التأمين يلعب دورا مزدوجا بالنسبة للاقتصاد في توفير الإستقرار والأمن من جهة عن طرق التعويض في حال تحقق الأخطار المؤمن ضدها، كما يلعب دورا تمويليا من خلال الاقساط المجمعة لدى شركات التأمين والتي تقوم بتوظيف جزءمنها في الاقتصاد، ومن خلال ما سبق تثبت صحة الفرضية الأولى.
- **الفرضية الثانية:** "رغم الإصلاحات التي مر بها قطاع التأمين الجزائري إلا أنه لا يزال سوقا ضعيفا مقارنة بالأسواق المجاورة"، من خلال الفصل الثاني تبين أن قطاع التأمين في الجزائر مر بالعديد من الاصلاحات أهمها صدور الأمر 95-07 وصولا إلى القانون 06-04 المعدل والمتمم للأمر السابق وقد محت هذه الاصلاحات بانفتاح السوق امام القطاع الخاص لكن من خلال تشخيصنا للقطاع، مازالت مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي

الخام ضعيفة جدا ولم تتجاوز 0.8% وبالتالي فهو لا يقوم بالدور المنوط به، كما أن إنتاج القطاع لا يزال يسيطر عليه الشركات العمومية والتأمين الإلزامي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

✓ **الفرضية الثالثة:** "ينشط في سوق التأمين الجزائري العديد من الشركات العمومية والخاصة، وكلها لها نفس الفرص الإنتاج"، من خلال الفصل الثاني تبين أن الشركات العمومية هي المسيطر على انتاج سوق التأمين بحصة تتجاوز 50%، وهذا ما ينفي الفرضية.

النتائج:

✓ إن قطاع التأمين من أهم القطاعات الاقتصادية من خلال الأدوار المختلفة التي يؤديها في مختلف المجالات، فهو من جهة يعتبر كوسيلة لتحقيق الأمان وإحلال حالة التأكد محل حالة عدم التأكد ومن جهة أخرى ودوره التمويلي للإقتصاد.

✓ محدودية الوعي التأميني وعدم انتشار الثقافة التأمينية أثر سلبا على سوق التأمين، حيث أن إنفاق الفرد الجزائري حسب مجلة Sigma سنة 2015 وصل إلى 31.8 دولار كحد أقصى ويبقى ذلك ضعيفا ففي الدول المتقدمة يتجاوز إنفاق الفرد على التأمين 6000 دولار.

✓ يحتل سوق التأمين الجزائري مراكز متأخرة عالميا وإفريقيا وحتى عربيا (المرتبة 81 عالميا، 7 افريقياً، 10 عربيا) وذلك بالأخذ بمؤشر معدل الاختراق (0.82%، Sigma2016).

✓ رغم انفتاح السوق الجزائرية للتأمين بعد صدور الأمر 07/95 وتعديله بالقانون 04/06، إلا أنه لا تزال تسيطر الشركات العمومية CAAT-CAAR-SAA على حصة الأسد ففي سنة 2015 تجاوزت حصة هذه الشركات 51% من إجمالي إنتاج قطاع التأمين.

✓ يسيطر فرع التأمين على السيارات على أكبر حصة في سوق التأمين الجزائري بنسبة 52% سنة 2015، وذلك راجع إلى إلزامية التأمين على المسؤولية المدنية للسيارات.

الاقتراحات

- ✓ يجب على الهيئات المعنية بالقطاع نشر ثقافة التأمين بين أفراد المجتمع.
- ✓ ضرورة إهتمام شركات التأمين بتطوير انتاجها في فروع التأمين الإختياري خاصة التأمين على الأشخاص.
- ✓ استخدام الاساليب التسويقية الحديثة في شركات التأمين.

آفاق الدراسة

في الأخير وبناءا على ما سبق نستخلص أنه يجب القيام بالعديد من الدراسات والبحوث من أجل إستخلاص نقائص السوق التأميني الجزائري، ودراستنا هده تحتاج إلى بحوث مستقبلية في العديد من المواضيع ندكر منها:

- ✓ السياسات التسويقية الحديثة لدى شركات التأمين الجزائرية.
- ✓ إستراتيجيات سوق التأمين الجزائري الحديثة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1/قائمة المراجع باللغة العربية

أولا-الكتب

1. أحمد حلمي جمعة، محاسبة عقود التأمين، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

2. أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.

3. سالم رشدي سيد، التأمين: المبادئ والأسس والنظريات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015.

4. طارق قندوز أبو مازن، الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016.

5. طارق قندوز أبو مازن، بلال بن بتيش، جودة الخدمة التأمينية كمدخل للريادة والتفوق، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015.

ثانيا_ الرسائل الجامعية:

6. برغوتي وليد، تقييم جودة خدمات شركات التأمين وأثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية من 1995_2009، دراسة تطبيقية للشركة الجزائرية "SAA"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة لخضر الحاج، باتنة، الجزائر، 2013_2014.

7. بن محمد هدى، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات " CAAT"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005_2006.

8. بن مرزوق نبيل، مساهمة قطاع التأمين في النمو الإقتصادي (1995_2014)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2015_2016.

9. بودية بشير، تسويق خدمات التأمين، دراسة منتوج تأمين الكوارث الطبيعية، وحدة بشار، مدكرة ماجستير، المركز الجامعي، بشار، الجزائر،2008 -2009.

10. بوعزوز جهاد، تسويق خدمات التأمين في الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة للقطاع، دراسة حالة شركة "CAAT"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2008_2009.

11. حدباوي أسماء، الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات، دراسة السوق الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011_2012.

12. حسين حساني، تقييم الأداء في شركات التأمين، حالة الشركة الوطنية للتأمين، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2006_2007.

13. شرفة جمال، تسويق الخدمات، دراسة ميدانية في السوق الجزائرية للتأمينات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004_2005.

14. صندرة لعور، التأمين على أخطار المؤسسة، دراسة حالة تأمين خسائر الإستغلال، كلية العلوم الإقتصادية، مدكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004_2005.

15. قرواني مريم، دور إدارة المبيعات في جذب العملاء في شركات التأمين، دراسة حالة شركة التأمين الدولية للتأمين وإعادة التأمين بالجزائر "CIAR"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014_2015.

16. لزعر صليحة، التأمين ودوره في التنمية الإقتصادية، دراسة حالة الشركات العامة للتأمينات المتوسطية GAM، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2016_2017.

17. لعميد نور الهدى، واقع سوق التأمين في ظل الإنفتاح الإقتصادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2009_2010.

18. محي الدين شبيرة، تأمين السيارات بين التسعيرة والتعويضات، حالة الأضرار المادية، دراسة ميدانية بشركة "SAA"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004_2005.

19. مختاري زهرة، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين "CAAT" من 2005_2007، مذكرة ماجستير، فرع علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2010_2011.

20. معوش محمد الأمين، دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات 2A، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013_2014.

21. هبور آمال، التأمين: دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة وهران ، الجزائر، 2012_2013.

ثالثا_ الملتقيات:

22. بلقوم فريد، خليفة الحاج، تطور سوق التأمين في الجزائر وآفاقه المستقبلية، ندوة حول الصناعة التأمينية "الواقع العلمي وآفاق التطوير– تجارب الدول"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 03 و04 ديسمبر 2012

23. بيشاري كريم، محاولة تحديد العوامل التي تقف وراء عدم إقبال الفرد الجزائري على التأمين التجاري، ندوة بعنوان "الصناعة التأمينية الواقع العلمي وآفاق التطوير_تجارب الدول"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 03 و04 ديسمبر 2012

24. براحلية بدر الدين، التأمين في ظل المرسوم التنفيذي 13/09 بين التجاري والتعاوني، ندوة حول "مؤسسات التامين التكافلي والتقليدي بين الأسس والنظريات.

رابعا_ المجلات:

25. مسعود صديقي، مصعب بالي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الإقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد رقم 02، 2016.

خامسا_ الأنترنيت

26. أيمن عاطف محمد علي، ماهو دور الخبير الإكتواري في شركات التأمين والبنوك؟, مقال علمي

https://www.bayt.com/ar/spiecialities.

2/قائمة المراجع باللغة الأجنبية

A- les rapports :

27. Ministère de finance : rapport sur l'activité assurance en Algérie, Année 2006.

28. Ministère de finance : rapport sur l'activité assurance en Algérie, Année 2007.

29. Ministère de finance : rapport sur l'activité assurance en Algérie, Année 2008.

30. Ministère de finance : rapport sur l'activité assurance en Algérie, Année 2009.

31. Ministère de finance : rapport sur l'activité assurance en Algérie, Année 2010.

32. Ministère de finance : rapport sur l'activité assurance en Algérie, Année 2011.

33. Ministère de finance : rapport sur l'activité assurance en Algérie, Année 2012.

34. Ministère de finance : rapport sur l'activité assurance en Algérie, Année 2013.

35. Ministère de finance : rapport sur l'activité assurance en Algérie, Année 2014.

36. Ministère de finance : rapport sur l'activité assurance en Algérie, Année 2015.

B - les revues :

37. Revue sigma : l'assurance dans le monde en 2006
38. Revue sigma : l'assurance dans le monde en 2007
39. Revue sigma : l'assurance dans le monde en 2008
40. Revue sigma : l'assurance dans le monde en 2009
41. Revue sigma : l'assurance dans le monde en 2010
42. Revue sigma : l'assurance dans le monde en 2011
43. Revue sigma : l'assurance dans le monde en 2012
44. Revue sigma : l'assurance dans le monde en 2013
45. Revue sigma : l'assurance dans le monde en 2014
46. Revue sigma : l'assurance dans le monde en 2015

C- les sites :

47. www.cagex.dz
48. www.sgci.dz
49. www.trust-assurance.dz
50. www.salama.dz
51. www.cashassurance.dz
52. www.gamassurance.dz
53. www.alliance.dz
54. www.cardifeldjazair.dz
55. www.caarama.dz
56. www.tala.dz
57. www.amana.dz
58. www.macirvie.dz
59. www.axa.dz
60. www.aglic.dz
61. www.caar.dz
62. www.saa.dz
63. www.maatec.dz
64. www.cnma.dz
65. www.ccr.dz
66. www.caat.dz
67. www.2a.dz
68. www.laciar.com
69. www.lemtualiste.dz

ملخص

إن دخول الجزائر في مرحلة تحرير سوق التأمين، في ظل القانون 95-07 الصادر بتاريخ 25 جانفي 1995، المعدل والمتمم بالأمر 06-04، ساهم في فتح هذه الخدمة بشكل كامل للإستثمار الخاص والأجنبي، وجذب مستثمرين جدد إلى السوق الجزائرية للتأمين على مختلف فروع التأمين المتواجدة، ورغم هذه الإصلاحات مازال قطاع التأمين في الجزائر ضعيفا. فالإشكالية المطروحة هي: ماهو واقع قطاع التأمين في الجزائر، وماهي العراقيل التي تقف أمام تطور هذا القطاع في ظل إنفتاح سوق التأمين؟

وحاولنا من خلال دراستنا الإجابة على هذه الإشكالية، بتبيان واقع سوق التأمين الجزائري إستنادا إلى مختلف المعطيات والإحصائيات، ووصولا إلى تشخيص وضعيته الحالية بالمقارنة مع أسواق التأمين العالمية والإفريقية والعربية ومحاولة رسم آفاقه.

résumé

L'Algérie a entamé une phase de déréglementation du marché d' assurance avec la promulgation de l'ordonnance 95-07 du 25 janvier 1995 , modifiée et complétée par la loi 06-04 du 20 février 2006, participant ainsi à une ouverture complète à l'investissement privé et étranger, et l'installation de nouveaux offreurs sur le marché Algérien des assurances. Qu'il soit en assurance de dommage ou en assurance vie.

La problématique posée : Qu'elle est l'état réel du secteur de l'assurance algérienne, et qu'elle est les problèmes qui empêchent le développement de ce secteur dans l'ouverture du marché d'assurances ?

On a essayé à travers cette étude de répandre à cette problématique, de présenter l'état réel du marché d'assurance algérien, en prenant les différentes données et statistiques, en arrivant à diagnostiquer sa position actuelle comparativement avec celle du marché d'assurance mondial, Afriques, et Arabiques , et on a essayé de désigner un horizon futurisme .